رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
الأستاذ الدكتور
إسماعيل محمود محمد الجبوري
مدير التحرير
أ.د.سيف الدين الحمداني

شبكة المعرفة

مصدر الهام للاكاديميين العراقيين

المعرفة غايتنا
٨ صفحات

صحيفة شهرية علمية معرفية / تصدر عن الجمعية العراقية للاعتماد و الرصانة وتطوير البرامج التعليمية

اغسطس ٢٠٢٥ | العدد الثاني | رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٨٣٤ لسنة ٢٠٢٥ | ١٤٤٧ هـ | August 2025

IQ التمويل الجماعي العلمي لدعم البحث التطبيقي في العراق

بغداد / شبكة المعرفة:

التمويل الجماعي العلمي لدعم البحث التطبيقي في العراق: هي مبادرة وطنية علمية وتنموية تقوم على إشراك المجتمع (أفرادًا ومؤسسات) في تمويل الأبحاث العلمية، وخصوصًا الأبحاث التطبيقية التي يمكن أن تحلّ مشكلات واقعية في مجالات مثل الصحة، الزراعة، الصناعة، الطاقة، والبيئة

تفاصيل ص6

«إيدوبا» ... مشروع وطني يعيد الحياة إلى المدارس في العراق

بغداد / شبكة المعرفة :

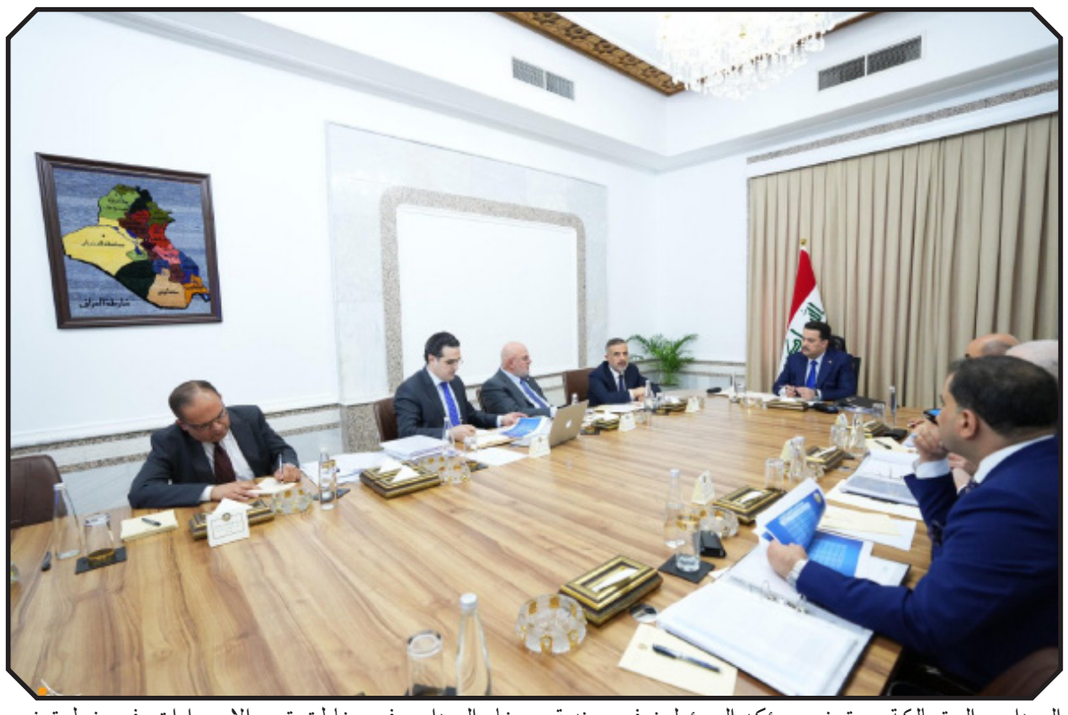

في خطوة وُصفت بأنها تحول نوعي في مسار التعليم بالعراق، أطلقت الحكومة العراقية بالتعاون مع صندوق العراق للتنمية مشروعًا طموحًا تحت عنوان «إيدوبا»، يهدف إلى بناء مئات المدارس الحديثة في مختلف المحافظات. يُعد هذا المشروع أحد أهم المبادرات التي تجمع بين القطاع العام والخاص في مجال البنية التحتية التعليمية، وسط ترحيب واسع من الأوساط التربوية والمجتمعية. في مطلع عام ٢٠٢٤، أُعلن رسميًا عن إطلاق مشروع «إيدوبا» من قبل صندوق العراق للتنمية، وهو مؤسسة تابعة لرئاسة الوزراء. وجرى لاحقًا توقيع العقود مع عدد من الشركات العراقية والعالمية، منها شركة «ماينهارد» للاستشارات الهندسية، وشركة «يربم» للمقاولات، لتكون جزءًا من المرحلة الأولى التي تشمل بناء ٦٠٠ مدرسة في خمس محافظات. شهد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني مراسم الإطلاق الرسمي في فبراير ٢٠٢٥، مؤكدًا أن المشروع يمثل «ثورة في التعليم العراقي»، وأن الحكومة مصممة على إنهاء ما وصفه بـ«حقبة المدارس المتهالكة». يتميز مشروع «إيدوبا» بتبنّيه نموذجًا جديدًا في إدارة التعليم: حيث يقوم المستثمر ببناء المدرسة وتجهيزها، وتقوم الحكومة بتأجير المدرسة لمدة عشر سنوات، يتم بعدها إما تحويل ملكيتها للدولة أو تجديد العقد وفق تقييم الأداء.

ويؤكد المسؤولون في صندوق العراق للتنمية أن هذا النموذج يوفر: سرعة في التنفيذ مقارنة بالمناقصات التقليدية, ضمان جودة من خلال إشراف شركات دولية, تحفيزًا للشركات العراقية للمشاركة الفاعلة في قطاع التعليم. شملت المرحلة الأولى بناء المدارس في مناطق تم اختيارها وفق معيار الحاجة، وتشمل: بغداد (منطقة قصور عدّة)، بابل(حي الحسن)، البصرة (الأنباري والحارثة)، الأنبار (عامرية الصمود)، المثنى. وتم تسليم قطع الأراضي للمستثمرين بعد رفع التجاوزات وتسهيل الإجراءات، في خطوة غير مسبوقة من حيث التنسيق بين المحافظات والوزارات المعنية. رغم التحديات، يعلق العراقيون آمالًا كبيرة على المشروع. إذ أن أكثر من مليون طالب ما زالوا يدرسون في مدارس مزدوجة أو ثلاثية الدوام، والبعض يتلقون تعليمهم في صفوف بدون نوافذ أو مقاعد. ويرى الخبراء أن نجاح «إيدوبا» قد يدفع الحكومة لتوسيع النموذج ليشمل بناء المدارس الثانوية، المعاهد، وربما مراكز التدريب المهني، خصوصًا إذا تم دعم المشروع قانونيًا من مجلس النواب. أ. ليلى عبد الأمير، مديرة مدرسة ابتدائية في بابل، تقول: «كنا ننتظر هذا النوع من المشاريع منذ سنوات. طلابنا يستحقون صفوفًا نظيفة وآمنة، والمشروع جاء في الوقت المناسب.» أما سيف حسن، مهندس يعمل في إحدى الشركات المنفذة، فأوضح: «العمل يسير بوتيرة متقدمة. لدينا إشراف هندسي صارم ومواعيد تسليم واضحة. أشعر بالفخر لأننا نبني مستقبل أطفال العراق.» مشروع «إيدوبا» لا يمثل مجرد بناء جدران وأسطح، بل هو خطوة نحو إعادة بناء الثقة في التعليم الحكومي، ومنح الأجيال القادمة بيئة تعليمية تليق بطموحاتهم. وفيما لا تزال التحديات قائمة – من الفساد إلى البيروقراطية – إلا أن ما تحقق حتى الآن يُعدّ مؤشرًا واعدًا، ويستحق أن يحظى بمتابعة شعبية ورقابة إعلامية وتشريعية جادة لضمان استمراره وتوسيعه.

اعتماد شكلي ام جودة حقيقية

أ. د. اسماعيل محمود محمد العيسى

في عالم يتغير بسرعة ويُقاس فيه التقدم برتبة الجامعات ومستوى البحث العلمي، تقف مؤسسات التعليم العالي في مفترق طرق حاسم؛ فإما أن تتبنى أنظمة اعتماد أكاديمي رصينة وحيادية، أو تبقى أسيرة التقييمات الشكلية التي تُدار من داخل الأجهزة الحكومية، ما يُهدد جوهر التعليم الجامعي نفسه؛ وفي هذا السياق، يبرز سؤال محوري: هل يمكن تحقيق جودة تعليم حقيقية بدون استقلال حقيقي لهيئات الاعتماد؟ إن الاعتماد الأكاديمي هو حجر الزاوية في تقييم الجودة؛ وهو ليس مجرد شهادة تُمنح، بل هو عملية شاملة تقيس مدى التزام المؤسسة التعليمية بالمعايير الدولية في:

•جودة المناهج.
•كفاءة الكادر التدريسي.
•البيئة التعليمية.
•البحث العلمي.
•الحوكمة والشفافية.

وهو ما أكدته اليونسكو في تقريرها لعام ٢٠٢٣ حين قالت: "الاعتماد هو الضامن لثقة المجتمع في التعليم، ومقياس لمدى قدرة المؤسسات على التكيّف مع حاجات السوق والمعرفة."وفي بلدان مثل العراق ودول أخرى، لا تزال عمليات الاعتماد تُدار من خلال لجان وزارية غالبًا ما تُشكّل بناءً على اعتبارات إدارية لا علمية. وهذا النموذج:

•يفتقر إلى الحيادية.
•يمنع المؤسسات الأكاديمية من تطوير ذاتها بحرية.
•يُقيّم الأداء بمعايير غير محدثة أو مستنسخة.
•يُفتح الباب أمام التسييس والمحسوبية.

وفي حالات كثيرة، يتم استخدام الاعتماد كأداة عقابية أو وسيلة لإضفاء شرعية على جامعات بعينها دون سواها. واذا أردنا مراجعة الأمثلة العالمية: ما الذي تفعله الدول الناجحة بشكل مختلف؟

• الولايات المتحدة: تعتمد على هيئات اعتماد مستقلة تمامًا مثل Higher Learning Commission، وهي غير خاضعة لأي وزارة وتُشرف عليها لجان من الأكاديميين والخبراء العالميين.
• المملكة المتحدة: يتم التقييم من خلال The Quality Assurance Agency (QAA)) وهيئة مستقلة تشرف على جودة التعليم الجامعي وفق معايير أوروبية معترف بها.
• فنلندا وهولندا: يشترط القانون استقلال هيئة الاعتماد إداريًا وتمويليًا لتضمن الشفافية والموضوعية.
• السعودية: تم تأسيس هيئة تقويم التعليم والتدريب وهيئة NCAAA كجهتين مستقلتين تمنحان الاعتماد بناءً على مؤشرات أداء شفافة، مما رفع من تصنيف عدد من الجامعات السعودية عالميًا.أما في العراق، فلا يزال ملف الاعتماد الأكاديمي يُدار بشكل مركزي، وسط غياب هيئة وطنية مستقلة تتولى هذه المسؤولية بمعايير علمية، مما أدى إلى:

•تراجع ترتيب الجامعات العراقية عالميًا.
•ضعف الثقة بالشهادات الصادرة محليًا.
•إحباط الأساتذة والمؤسسات التي تسعى للتطوير الفعلي.

وفي هذا المشهد، برزت "الجمعية العراقية للاعتماد والرصانة وتطوير البرامج التعليمية" كمبادرة وطنية علمية مستقلة، تعمل على:

• تقديم دعم فني واستشاري للجامعات في تطوير برامجها الأكاديمية.
• بناء معايير محلية متوافقة مع المعايير الأوروبية والأمريكية.
• تدريب الكوادر الأكاديمية على أدوات التقييم وضمان الجودة.
• نشر ثقافة الاعتماد الأكاديمي الحقيقي في الوسط الجامعي.

وقد نظّمت الجمعية عدة ورش ومؤتمرات وندوات بالشراكة مع جامعات عراقية ومراكز بحثية، كان آخرها مؤتمر "الاعتماد الأكاديمي والتنافسية العالمية" في بغداد عام ٢٠٢٤، بمشاركة شخصيات أكاديمية من جامعات عربية ودولية."والجمعية العراقية للإعتماد لا تنافس الوزارة، بل تكمل عملها من خارج السلطة التنفيذية، لتُعطي الجامعات أدوات تقييم حقيقية تُسهم في تحسين أدائها، لا في إخضاعها."وإذا أراد العراق أن يلحق بركب الدول المتقدمة، فلا بد من:

١. تشريع قانون لهيئة اعتماد وطنية مستقلة تضم خبراء محليين ودوليين، وتخضع لرقابة علمية لا وزارية.
٢. دعم الجمعيات المتخصصة مثل الجمعية العراقية للاعتماد لتقوم بدورها بشفافية.
٣. إلزام الجامعات الحكومية والخاصة بالمرور عبر الاعتماد الخارجي وليس فقط الداخلي.
٤. إنشاء منصة وطنية شفافة لنتائج الاعتماد وتقييمات البرامج امام الطلبة والمجتمع.

والسؤال الذي يجب أن يُطرح بقوة في كل مؤتمر تربوي أو لقاء وزاري: كيف نثق بجودة مؤسسة ما، إذا كان من يُقيّمها تابعًا للجهة التي تتحكم بها؟ إن التعليم لا يمكن أن يُقيمه من لا يخرج من عباءة السلطة، ولا يمكن للجامعة أن تنهض وهي تُدار بالقرارات لا بالمعايير .إن بناء منظومة اعتماد مستقلة هو خط الدفاع الأول عن جودة التعليم، وخطوة لا بد منها إذا أردنا أن يحمل الطالب العراقي شهادة تُقابلها ثقة واحترام عالمي.

المعلم العراقي بين الواقع والطموح: دعمٌ غائب وتحديات حاضرة

د. سمير شاكر العاني

في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها قطاع التعليم في العراق، يبقى المعلم هو الركيزة الأساس في بناء المنظومة التربوية، وهو صمّام الأمان في مسيرة الإصلاح الحقيقي. إلا أن واقع المعلم العراقي لا يعكس المكانة التي يستحقها، مما يفتح باباً واسعاً للحديث عن التحديات، ويُسلّط الضوء على الحاجات الملحّة للنهوض بهذه الشريحة الحيوية.المعلم يمثل حجر الزاوية في العملية التعليمية، وليس مبالغةً في القول إن جودة التعليم تبدأ من المعلم، فهو من يترجم السياسات التربوية إلى ممارسة ميدانية، ويحمل عبء إعداد الجيل فكرياً وسلوكياً ووطنياً. وقد أثبت المعلم العراقي، رغم الظروف الصعبة، أنه ما زال ملتزماً برسالته، ومؤمناً بدوره في بناء الإنسان والوطن.وللأسف فإن المعلم في الواقع المهني يعاني جملة تحديات المتراكمة، أبرزها، ضعف الرواتب مقارنة بتكاليف المعيشة، قلة برامج التأهيل والتطوير المهني الفعالة، الضغط الإداري والروتين الورقي على حساب الأداء التربوي، تراجع الهيبة الاجتماعية لمهنة التعليم، ضعف البنية التحتية للمدارس، وغياب البيئة التعليمية الجاذبة.ولعل تفعيل قانون حماية المعلم ضرورة حتمية، لإن غيابه أضعف الحماية القانونية للمربي، وفتح المجال لتجاوزات تمس كرامته وتحد من قدرته على أداء دوره التربوي الحازم. ويطالب المعلمون اليوم بتفعيل القانون بشكل كامل وفعّال، بما يضمن احترام الم علم داخل المؤسسة التعليمية، وفرض هيبته ضمن الأطر القانونية، حمايةً له من أي اعتداء معنوي أو جسدي، وضماناً لسير العملية التعليمية بانضباط ومسؤولية.الواقع التربوي الراهن يتطلب أن يُمنح المعلم صلاحيات أوسع في التعامل مع الطالب، بما يخوّله بناءه بناءً معرفياً وسلوكياً متوازناً، فالعملية التربوية لا تقوم على التلقين وحده، بل على التوجيه والتقويم والمتابعة، وهذا لا يمكن تحقيقه ما لم يُمنح المعلم الأدوات والصلاحيات الكافية ليكون قائداً فعلياً داخل الصف.كما يمكن القول ان البنية التحتية تمثل حجر الأساس لأي إصلاح، فلا يمكن الحديث عن تعليم فعّال في ظل مدارس تفتقر إلى الحد الأدنى من التجهيزات، وقاعات مكتظة، ومختبرات غير مفعّلة، ومصادر تعليمية غائبة، كما إن توفير البنى التحتية الحديثة، وتجهيز المدارس بالتقنيات والوسائل التعليمية، بات أمراً عاجلاً، بل شرطاً أساسياً لضمان بيئة تعليمية محفّزة تمكّن المعلم من أداء دوره بفاعلية.وينادي المعلمون دائماً بمطالب مهنية تمثل حقوقهم المشروعة يمكن أن تتمثل بـ:

١. تحسين المستوى المعيشي عبر إعادة النظر في سلم الرواتب والمخصصات.
٢. تفعيل قانون حماية المعلم وحفظ كرامته داخل الحرم المدرسي.
٣. توفير برامج تدريب وتأهيل مستمرة تراعي التحول الرقمي والتربوي الحديث.
٤. تقليص الأعباء الإدارية وتفريغ المعلم لمهامه الأساسية.
٥. منح صلاحيات تربوية حقيقية تمكّنه من ضبط الصف وبناء شخصية الطالب.
٦. توفير بنى تحتية حديثة تواكب متطلبات التعليم المعاصر.
٧. إعادة الاعتبار لمكانة المعلم اجتماعيًا وثقافيًا وإعلاميًا.

ختاماً إن الاستثمار في المعلم ليس ترفاً، بل هو أساس التنمية البشرية المستدامة. وكل مشروع تربوي لا يضع المعلم في مركزه سيظل ناقصاً وعاجزاً عن إحداث تغيير حقيقي. من هنا، فإن دعم المعلم وتحصينه قانونياً ومهنياً، وتوفير بيئة عمل تحترم إنسانيته وتقدّر علمه، هو البداية الحقيقية لأي نهضة تعليمية نأمل أن تراها أجيال العراق القادمة.

شهادات بلا اعتراف... مستقبل طلابنا في تركيا معلّق بين وزارتين!

أ.م.د.هيثم جبار طه

وسط تزايد أعداد العوائل العراقية المقيمة في تركيا، يبرز ملف شائك يمسّ جوهر مستقبل مئات الطلبة: عدم اعتراف وزارة التربية العراقية بالشهادات الدراسية التركية.هؤلاء الطلبة، الذين تلقوا تعليمهم في مدارس حكومية وخاصة معترف بها دوليًا داخل تركيا، يصطدمون عند عودتهم إلى العراق بجدار بيروقراطي يمنعهم من استكمال دراستهم أو معادلة شهاداتهم الثانوية، ما يُجهض سنوات من الجهد ويُربك مسارهم الأكاديمي. ورغم أن تركيا تعدّ من الدول المتقدمة تعليميًا وتطبّق معايير جودة دولية، فإن العراق ما يزال يُحجم عن الاعتراف الرسمي بتلك الشهادات، في وقت بات فيه التعليم عابرًا للحدود، والمعايير الأكاديمية قابلة للمقارنة عالميًا. ما أسباب هذا الانقطاع المؤسف بين الجانبين العراقي والتركي؟ نورد فيما يلي أبرز الأسباب التي ساهمت في تفاقم هذه الأزمة التعليمية:

١.تباين نظم التقييم: ففي العراق يخضع الطلبة لامتحانات وزارية مركزية موحّدة، بينما تعتمد تركيا نظام التقييم المرحلي والمشاريع البحثية والتطبيقية.
٢.غياب اتفاقية رسمية بين وزارتي التربية في البلدين، مما يمنع أي اعتراف متبادل أو آلية توثيق موحدة.
٣.تعدد وتنوع المدارس التركية (حكومية، خاصة، دولية)، ما يصعّب على الجهات العراقية التحقق من مصداقية بعضها.
٤.عوائق اللغة والتوثيق: معظم الشهادات والوثائق تصدر باللغة التركية دون ترجمة معتمدة، ما يعقّد إجراءات الفهم والمعادلة في العراق.
٥.ضعف التنسيق مع الملحقية الثقافية العراقية في أنقرة، وعدم وجود قاعدة بيانات موحّدة للطلبة العراقيين الدارسين في تركيا، مما يترك فراغًا رقابيًا وإجرائيًا.ما الحل؟ مقترحات عملية قابلة للتطبيق, لمعالجة هذه الفجوة التربوية، نقدم مقترحات إصلاحية قابلة للتنفيذ:
١.توقيع مذكرة تفاهم تربوية بين وزارتي التربية في العراق وتركيا للاعتراف المتبادل بالشهادات والمناهج.
٢.إعداد قائمة رسمية محدثة بالمدارس التركية المعترف بها، تُنشر وتُراجع دوريًا بالتنسيق مع السفارة العراقية.
٣.إصدار تعليمات واضحة وشفافة للطلبة وأولياء الأمور حول شروط المعادلة، تشمل عدد سنوات الدراسة داخل تركيا ونوع المدرسة.
٤.تشكيل لجنة فنية عراقية – تركية مشتركة لمراجعة المناهج وتحديد مكافئاتها العلمية في ضوء المعايير العراقية.
٥.استقطاب موظفين متخصصين في اللغة التركية ونظم التعليم المقارن للعمل في دائرة الامتحانات والتقويم بوزارة التربية العراقية.
٦.أتمتة إجراءات المعادلة إلكترونيًا عبر بوابة الوزارة، مع ضمان الشفافية في الرد والتعليل العلمي للقبول أو الرفض.
٧.تنظيم حملات توعوية وإرشادية عبر السفارة والمدارس العراقية في تركيا، لتعريف أولياء الأمور والطلبة بالخيارات الدراسية المعترف بها.

في الختام: هل نغلق الأبواب في وجوههم؟ أبناء العراق المغتربون في تركيا، الذين نشأوا في بيئة تعليمية مختلفة ولكن لا تقل كفاءة، لا يجب أن يُعاقَبوا على اختلاف الأنظمة.هم أبناء العراق أينما كانوا، ومن واجبنا أن نؤمن لهم تعليمًا مستقرًا، ومعادلة عادلة، ونظرة تقديرية لا تُقصيهم من خارطة المستقبل.ندعو وزارة التربية العراقية أن تُعيد النظر، وتفتح قنوات الاعتراف العادل، فالمعادلة الحقيقية ليست في "معادلة شهادة"، بل في العدل التربوي بين أبناء الوطن... أينما درسوا.

الاعتماد المؤسسي والحوكمة الرشيدة: التزامٌ بالضوابط من أجل جودة مستدامة

د. سيف الدين الحمداني

في ظل السعي الحثيث نحو الارتقاء بجودة التعليم وتحقيق معايير التميز الأكاديمي، يبرز الاعتماد المؤسسي كأداة استراتيجية تعكس مدى التزام المؤسسات التعليمية بالضوابط والتعليمات التي تنظم العمل الأكاديمي والإداري. ولم يعد الحصول على الاعتماد خياراً تطوعياً لدى الكثير من بلدان العالم، بل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات الحوكمة والجودة الشاملة. لذا يتطلب من الجامعات والكليات بل حتى المدارس بكافة مراحلها التي تتبنى منهجيات دقيقة في ضبط الأداء، وتعزز ثقافة الانضباط المؤسسي، أن تضع نفسها على مسار مستدام لتحقيق التميز وبناء الثقة لدى الطلبة والمجتمع مما يخلق لها بيئة واسعة قادرة على التفاعل معها. يمثل الاعتماد المؤسسي أداة تقييم شاملة تُستخدم لقياس مدى التزام المؤسسة التعليمية بالمعايير المعترف بها محلياً ودولياً. ويتجاوز الاعتماد كونه شهادة رسمية، ليكون بمثابة خارطة طريق نحو التحسين المستمر، وضمان فعالية الأداء الأكاديمي، والإداري، والمالي. كما يسهم في تعزيز ثقة المجتمع والطلبة وأصحاب المصلحة في مخرجات المؤسسة، ويمنحها القدرة على المنافسة محلياً وإقليمياً.رغم الجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق معايير الاعتماد المؤسسي، إلا أن العديد من المؤسسات التعليمية في العراق تواجه جملة من التحديات التي تبطّئ تقدم هذا المسار. من أبرز هذه التحديات: ضعف البنية التحتية التقنية والإدارية، وتباين مستوى فهم وثقافة الجودة بين العاملين، وغياب قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة تسهم في دعم قرارات التحسين المستمر، وقصوراً في عمليات التقييم الذاتي، فضلاً عن عدم تكليف جهة اعتماد وطنية مستقلة قادرة على متابعة الإجراءات وتدقيقها وصولاً لمنح الاعتماد.إلى جانب ذلك، فإن الالتزام بالضوابط والتعليمات لا يزال يواجه تحديات تتعلق بتفاوت مستوى الحوكمة المؤسسية، وضعف المتابعة والتقويم الداخلي في بعض المؤسسات. كما أن قلة الموارد، وصعوبة استقطاب الكفاءات المتخصصة في إدارة الجودة والاعتماد، تشكل عوائق إضافية. ومع ذلك، فإن تجاوز هذه التحديات تتطلب قيادة مؤسسية واعية، وخططاً تنفيذية واضحة، وتعاوناً تكاملياً بين الجهات المعنية، بما يسهم في تحويل الاعتماد من مطلب تنظيمي إلى ثقافة راسخة داخل المؤسسة التعليمية.يُعد نمذجة العمل المؤسسي من الأدوات الأساسية التي تسهم في تسهيل عملية الاعتماد المؤسسي، إذ تقوم على تحليل وتصميم العمليات والإجراءات داخل المؤسسة بشكل منهجي منظم، ومن ثم فهم كيفية ارتباط الأنظمة المختلفة ببعضها، وتحديد جوانب القوة والضعف في أداء المؤسسة، مما يسهم في تحسين الكفاءة وتعزيز الجودة.من خلال هذه النمذجة، يتم تطوير خارطة طريق تتيح للمؤسسات تحديد أهدافها بوضوح، ومراقبة تقدمها في تحقيق المعايير المطلوبة، فضلاً عن ضمان التزام جميع الأقسام بالضوابط والتعليمات الخاصة بالعمل. كما أن النمذجة تعمل على تحقيق التنسيق الفعال بين كافة الأطراف المعنية في المؤسسة، مما يسهم في بناء ثقافة عمل منسجمة قائمة على التعاون المؤسسي.وفي سياق رؤية العراق 2031 وتوجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، يُعتبر تطوير نماذج العمل المؤسسي جزءاً من التوجه العام نحو تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الاستدامة، بما يحقق التكامل بين الاعتماد المؤسسي والحوكمة الرشيدة.ولمعالجة مواطن الضعف في منظومة الاعتماد المؤسسي، لا بد من تبني رؤية إصلاحية متكاملة ترتكز على بناء قدرات المؤسسات التعليمية ورفع كفاءتها التنظيمية. ويبدأ ذلك من خلال إعادة هيكلة وحدات ضمان الجودة والاعتماد داخل الجامعات، وتزويدها بكوادر مدرّبة ومؤهلة، إلى جانب إطلاق برامج تدريب وطنية تقدم من جهات مستقلة لتعزيز ثقافة الجودة لدى أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية. كما يتطلب الأمر تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير أنظمة معلوماتية متقدمة التي تُعد الأساس التقني لتحسين التوثيق والتقييم والمتابعة. ومن الضروري استحداث منصة الكترونية تكون الأساس في تلقي طلبات الاعتماد المؤسسي تضم كافة التقنيات المطلوبة لذلك.أما على المستوى الاستراتيجي، فتكمن المعالجة في ربط خطط الاعتماد المؤسسي بخطط التنمية الوطنية، وتفعيل دور الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات التعليمية، بما يعزز الشفافية والمساءلة. كما يجب تعزيز شراكات الجامعات مع القطاعين العام والخاص لضمان مواءمة البرامج التعليمية مع احتياجات سوق العمل، وهو ما يشكل أحد المحاور الحيوية في تحقيق رؤية العراق 2031 في قطاع التعليم.إن تحقيق الاعتماد المؤسسي لم يعد ترفًا إداريًا، بل هو مطلب وطني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة التعليم وفاعلية أداء المؤسسات. وبينما تواجه وزارة التعليم العالي العراقية تحديات بنيوية وتنظيمية، فإن تجاوز هذه التحديات يمر عبر تبني نماذج عمل مؤسسية فعالة، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، والالتزام الصارم بالضوابط والتعليمات. وتأتي رؤية العراق المستقبلية كإطار وطني طموح يُحفز الجامعات والكليات على تطوير أدائها وتحقيق التميز المؤسسي، بما يضمن بناء منظومة تعليمية قادرة على إنتاج المعرفة، وتعزيز الابتكار، وتلبية تطلعات المجتمع وسوق العمل. إن مستقبل التعليم في العراق مرهون بجودة قرارات اليوم، ومدى قدرتنا على تحويل مبادئ الاعتماد إلى ممارسات مؤسسية واقعية ومستدامة.

التربيـــة والتعليـــم والتـــأديب

أ. د. حسين عليوي الطائي

أسئلة كثيرة تطرق أسماعنا في مجال التربية والتعليم من أبرزها (ما الفرق بين التربية والتعليم والتأديب؟؟؟) و(هل كل معلم أو مدرس أو أستاذ مرب ومؤدب؟)، وجواب هذه الأسئلة يستوجب وقفة لتعرف كلٍ من هذه المصطلحات، لتتجلى الإجابة عنها، فيتعرف كل إنسان ما له وما عليه تجاه من يعلمهم أو يعولهم، وللتوصل إلى مفهوم كل من (التعليم والتربية والتأديب) والعلاقة فيما بينها؛ لا بد من نظرة متأنية لتعرف هذه المصطلحات، فهناك من يرى أن التعليم والتربية والتأديب مصطلحات لمفهوم واحد، وهناك من يرى أن التعليم أعم من التربية، وهناك مَن يرى بأن التربية أعم من التعليم.فمن يرى أن التعليم أعم وأشمل من التربية استند إلى أسبقية التعليم وضرورته لتحقيق التربية فلا تربية من ولا تأديب من غير تعلم وتعليم، فضلاً عن ذكرهما في آيات القرآن الكريم؛ فقد جاء ذكر التعليم بشكل كبير وواسع ولم تذكر التربية إلا في آيتين هما: قول الله تعالى (واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً)(الإسراء الآية:24)، وقول الله تعالى (قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيداً وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ)(الشعراء الآية:18)؛ لذا فإن التعليم أسبق وأشمل وأعم من التربية ومن التأديب، ولو أنعمنا النظر لوجدنا أن التربية شاملة مستمرة تعتمد التعليم وترتبط بالمرحل العمرية المتنوعة وتتركز بالجانب الخلقي للإنسان؛ بإصلاح النفس وتهذيب الطباع، مع تنمية عقلية وفكرية ومهارية ووجدانية وجسمية أي تنمية الإنسان ككل من غير تفضيل جانب على جانب آخر، ومن دون إهمال جانب على حساب جانب آخر، ويأت التأديب ليكون ثمرة عملية للتربية، ولا يمكن أن يتحقق من غير تربية وتعليم.ولو توقفنا مع تعريف هذه المصطلحات الثلاثة لرأينا بأن تعرف (التربية) يتركز بأنها التشكيل الأيديولوجي الشامل لشخصية المتعلم وفقاً لمبادئ معلومة، ويركز تعرف (التعليم) بأنه اكتساب لمهارات عقلية أو يدوية، أو بدنية، أو اكتساب لقيم واتجاهات سلوكية مخصوصة في مجالات محددة، ويركز تعريف (التأديب) في الجانب الأخلاقي العملي من التربية، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:((أَكْرِمُوا أَوْلادَكُمْ وَأَحْسِنُوا أَدَبَهُمْ))، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ((لأَنْ يُؤَدِّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ))، وقد ميز رسول الله صلى الله عليه وسلم بين التعليم والتأديب ومن ذلك ما يرويه البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إِذَا أَدَّبَ الرَّجُلُ أَمَتَهُ فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ...)) وبذلك قد ميز رسول الله صلى الله عليه وسلم بين التأديب والتعليم، وقدَّم التأديب على التعليم لضمان تربية منضبطة، وبذلك يكون التأديب النتيجة العملية للتربية والتعليم؛ وتكون (التربية أشمل وأعم من التعليم ومن التأديب)؛ لأن التعليم جانب متخصص العقلي من التربية، والتأديب يختص بالجانب العملي من التربية، ولا تكون التربية ولا التأديب إلا بتعلم وتعليم منضبط، وكثيراً ما تُستعمل مصطلحات(التربية، والتعليم، والتأديب) بمعنى واحد فقد تحل إحداها محل الأخرى فقد يُطلق على المعلم، أو المدرس، أو الأستاذ مصطلح مرب، أو معلم، أو مؤدب.ومع أن مصطلح التربية أقل شيوعاً في الاستعمال اللغوي من كلمتي التعليم والتأديب لكن معناها يحمل المفهوم الواسع للتعلم والتعليم والتأديب، وواقع التمييز بين التربية والتعليم والتأديب قائم فقد يتعلم الإنسان ويحصل على شهادات عليا في مجال من مجالات التعليم لكنه يبقى من غير تربية ولا أدب فيظهر ذلك جليًا من أقواله وأفعاله وسلوكياته وتصرفاته وأخلاقه الخاصة والعامة، فيكون بذلك أدنى مستوىً من غير المتعلم الذي لديه تربية ويتحلى بالأدب؛ لأن التعلم تحصيل المعلومات واكتساب خبرات وتنمية عقلية في ميدان من ميادين العلوم وقد لا يتصرف المتعلم بموجب ما تعلم فلا يلتزم بالسلوك الأخلاقي المنضبط ولا بالواجبات فلا يتجنب المحرمات ولا يتوانى عن فعل المنكرات فهذا متعلم ولكن ليس مترب ولا متأدب، فالتربية تنشئة على المبادئ الصالحة والالتزام بالقيم والأخلاق والحق في السر والعلن، وتحصيل القدرة على توجيه النفس وفق العقيدة والقيم والأخلاق والعلم والمعرفة؛ فالتعليم اكتساب المعلومات والخبرات وهو جزء من التربية، والتربية المنضبطة سبيل إلى التأديب الذي يعد المنهج العملي لها، فالتربية أعم وأشمل من التعليم ومن التأديب. وكل من التربية والتعليم والتأديب تشترك في السعي لتعديل السلوك ويختص التعلم بتنمية عقلية مهارية تعنى بتعديل جزئي في مجال معين لتحقيق هدف عامة محدد كتعليم القراءة أو الكتابة أو علم من العلوم، والتربية تنمية أخلاقية شاملة تسعى لتعديل كلي في حياة الفرد في مواقف متتابعة تمتد إلى آخر العمر لتحقيق أهداف عامة كتربية الفرد على التمسك بالقيم والالتزام بالأخلاق الحميدة لنيل مرضاة الله تعالى، والتأديب تنمية عملية تسعى إلى تحقيق الالتزام بالقيم والأخلاق والصفات الحميدة وترك الصفات المذمومة القبيحة والأخذ بمكارم الأخلاق قولاً وفعلاً، فبين التربية والتعليم والتأديب عموم وخصوص فكل تربية وتأديب تعليم، وليس بالضرورة كل تعليم تربية وتأديب، وكل تأديب تعليم وتربية، وليس كل تعليم وتربية تأديب؛ فعلى كل معلم ومدرس وأستاذ أن يكون معلماً ومربياً ومؤدباً يسعى لتطوير شامل في شخصية المتعلم ليكتسب معارف وخبرات ومهارات وقيماً واتجاهات سلوكية منضبطة فيلتزم الصفات المندوبة الحميدة ويترك الصفات المذمومة القبيحة، فيظفر برضى الله تعالى ويكون مواطناً صالحًا يسعى لخدمة البلاد والعباد.

تعزيز الاعتماد والرصانة للبرامج التعليمية (التحديات والمقترحات والتوقعات)

في زمن تتزايد فيه التحديات ويتسارع فيه التغيير، بات لزاماً على المعنيين والمختصين الاهتمام الحقيقي بتطوير البرامج التعليمية, باعتباره عنصراً أساسياً لتحقيق جودة التعليم. ولضمان تحقيق الأهداف التعليمية والمهنية للطلاب, لابد من توافر العوامل الضرورية والحاسمة والتي من أبرزها عاملي الاعتماد والرصانة في تصميم وتنفيذ هذه البرامج التعليمية. بدايةً يجب ان نعرف ما المقصود بهذين المصطلحين,فالاعتماد: يشير إلى تقييم البرامج التعليمية وفق معايير محددة, لضمان جودتها وملاءمتها لمتطلبات السوق. ومن خلاله يتم التعرف على ان المنظمة التعليمية او النظام التعليمي مستوفي لمعايير ومتطلبات محددة.أما الرصانة: فنعني بها القدرة على تقديم محتوى تعليمي موثوق وذو قيمة مضافة، مما يعزز من ثقة الطلاب وأولياء الأمور في النظام التعليمي.لماذا تطوير البرامج التعليمية؟يتعين على المؤسسات التعليمية تطوير مناهجها بشكل دوري مع الأخذ بنظر الاعتبار كلاً من المهارات الحياتية والمهارات التقنية التي يحتاجها الطلاب., إذ تتطلب البيئة التعليمية الحالية برامج تعليمية تتماشى مع احتياجات المجتمع وسوق العمل. ومن خلال تعزيز الاعتماد والرصانة في تطوير البرامج التعليمية، يمكن تحقيق نتائج إيجابية كتحسين جودة التعليم وزيادة رضا الطلاب وأولياء الأمور, ورفع مستوى التوظيف لدى الخريجين (وذلك كما اسلفنا بفضل توافق المهارات المكتسبة مع متطلبات سوق العمل), فضلاً عن تعزيز سمعة المؤسسات التعليمية كجهات موثوقة تقدم تعليماً ذو قيمة.ما هي خطوات تعزيز الاعتماد والرصانة؟

١. التقييم الذاتي الشامل: يجب إجراء تقييم حقيقي يركز على نقاط الضعف الحالية (بهدف معالجتها), ولابد من ان تفهم المؤسسات التعليمية بأن التقييم الذاتي هو ليس لغرض استعراض نقاط القوة ومحاولة الظهور بأحسن صورة, لذا يجب إجراء تقييم منتظم للبرامج التعليمية من خلال لجان متخصصة تضم خبراء في مجالات التعليم والمجتمع.

٢. تحديث المناهج: ينبغي مراجعة المناهج بشكل دوري لتواكب التغيرات السريعة في المعرفة والتكنولوجيا.

٣. تدريب المعلمين وفق منهج محدث: يعتبر تدريب المعلمين أحد العناصر الأساسية التي تسهم في تعزيز جودة التعليم، إذ يجب تزويدهم بأحدث الأساليب والتقنيات التعليمية التي تواكب التغيرات والتحديثات في المعرفة والتكنولوجيا, وفي ذات الوقت تمكنهم من التواصل مع الأجيال.

٤. التواصل مع أصحاب المصلحة: من الضروري إشراك أولياء الأمور والمجتمع المحلي في عملية تطوير البرامج التعليمية لضمان تلبيتها لاحتياجاتهم. (فالمؤسسات العملاقة تهتم بمقترحات وآراء الزبائن والتعرف على احتياجاتهم والعمل على إشباع تلك الحاجات للوصول إلى إرضاء وحتى إسعاد الزبون).

ختاماً: إن تطوير البرامج التعليمية بطرق تعتمد على معايير رصينة هو ضرورة ملحة لإعداد جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل. فمن خلال العمل الجماعي والتعاون بين جميع الجهات المعنية، يمكننا تحقيق نظام تعليمي يحقق الأهداف المرجوة ويدعم التنمية المستدامة في المجتمع, ليس من اجلنا لكن من اجل أبناءنا.

رؤية لمستقبل التربيـــــة والتعليـــم في العراق

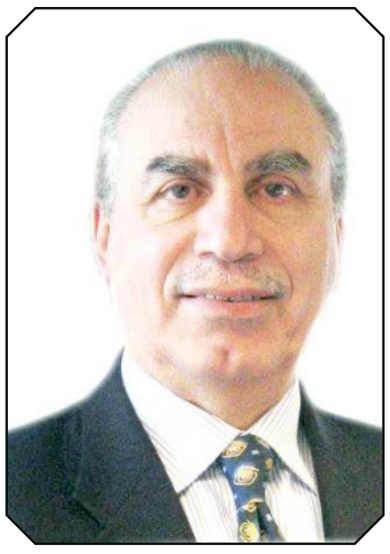

محمد الربيعي - دبلن

يقف وطننا على اعتاب مرحلة جديدة، مرحلة تتطلب منا ان ننظر الى السماء، لا لنرى النجوم فقط، بل لنرسم مساراتها بايدينا. ان مستقبلنا، ليس مجرد امنية بل هو بذرة نزرعها اليوم في تربة التعليم، نسقيها بالعلم والمعرفة، لتنبت اجيالا قادرة على بناء غد مشرق.لكن، هذه البذرة تحتاج الى عناية خاصة، الى نظام تعليمي ينبض بالحياة، يتجاوز التحديات ويتخطى القيود. نظام يواكب العصر ويستلهم من تراثنا العريق ليصنع لنا مستقبلا يليق باحلامنا. من هنا، يمكن ان يولد مقترح مشروع «المجلس الاعلى للتربية والتعليم في العراق»، كفجر جديد يضيء سماء التعليم، ويبعث الامل في قلوب الاجيال.يطمح المجلس الاعلى للتربية والتعليم في العراق الى ان يكون منارة للعلم، ومرجعا وطنيا رائدا، يرسم ملامح مستقبل التعليم، ويقودنا نحو نظام مبتكر ومستدام. نظام يتناغم مع ايقاع العصر، ويحقق طموحات مجتمعنا العراقي الاصيل.الاهداف الاستراتيجية للمجلس , يسعى المجلس الاعلى للتربية والتعليم في العراق، الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاستراتيجية التي تضمن بناء نظام تعليمي رائد ومستدام. هذه الاهداف هي بمثابة نقاط نهتدي بها، تصوغ سياسات تعليمية وطنية شاملة، تستلهم من رؤية استشرافية، وتراعي التنوع الثقافي والجغرافي للعراق. وتضمن الجودة والاعتمادية، كانها تبني حصنا للعلم بمعايير وطنية واليات تقييم صارمة. وتعزز البحث والابتكار في المناهج والتقنيات التعليمية، لتزرع بذور الابداع في كل زاوية. وتمكن اللامركزية، وتنمي راس المال البشري، كانها تصقل جواهر المستقبل ببرامج تعليمية وتدريبية متكاملة.صلاحيات المجلس لتحقيق الاهداف.لابد ان يتمتع المجلس بصلاحيات واسعة، تمكنه من تحقيق اهدافه الاستراتيجية. هذه الصلاحيات تقترح القوانين والانظمة التعليمية، وتضع المعايير والمواصفات الوطنية، وترسم خرائط الطريق نحو التميز. وتقيم اداء المؤسسات التعليمية، وتراقب تطبيق السياسات والبرامج التعليمية، لتحرس بوابة الجودة. وتقترح اليات تمويل مبتكرة، وتجذب الاستثمارات في قطاع التعليم، وتبني شراكات استراتيجية مع المؤسسات التعليمية والبحثية المحلية والدولية، وتنشر الوعي باهمية التعليم، وتعزز ثقافة التعلم المستمر في المجتمع.الهيكل التنظيمي المتين واليات العمل الفعالة: لضمان فعالية المجلس الاعلى للتربية والتعليم، يتم تشكيل مجلس ادارة مستقل، يضم نخبة من الخبراء التربويين والاكاديميين والمفكرين وممثلي المجتمع المدني. وتتولى امانة عامة متخصصة تنفيذ قرارات المجلس وادارة العمليات اليومية. وتؤسس مراكز بحثية متخصصة لاجراء الدراسات والبحوث التربوية وتقديم الاستشارات الفنية. وتتضمن اليات العمل عقد اجتماعات دورية لمناقشة القضايا التعليمية واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتشكيل لجان وفرق عمل متخصصة لدراسة القضايا التفصيلية وتقديم التوصيات،واجراء حوارات ونقاشات مجتمعية لاشراك جميع اصحاب المصلحة في صنع القرار ونشر تقارير دورية لتقييم الاداء وقياس التقدم المحرز في تحقيق الاهداف.توصيات لضمان النجاح: لضمان نجاح المجلس الاعلى للتربية والتعليم، يوصى باعتماده كهيئة دستورية مستقلة لضمان استقراره واستدامة عمله. وتخصيص ميزانية مستقلة وكافية لتمكينه من تنفيذ مهامه بكفاءة وفعالية. واشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع مراحل عمل المجلس لضمان الشفافية والمساءلة.مقترح انشاء المجلس الاعلى للتربية والتعليم في العراق ليس مجرد مشروع اصلاحي، بل هو رؤية استراتيجية شاملة، تهدف الى بناء نظام تعليمي رائد، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء مستقبل مزدهر للعراق.

عودة الكفـــاءات العراقيـــة من الخـــارج: خطـــوة نحو إنعاش البحث العلمي؟

في ظل التحديات المتراكمة التي يواجهها التعليم العالي في العراق منذ عقود، بدأت تظهر مبادرات حكومية وأكاديمية جديدة تهدف إلى استقطاب الكفاءات العلمية العراقية المهاجرة، في محاولة جادة لمعالجة تداعيات هجرة العقول التي أثرت بعمق على واقع البحث العلمي والتطوير الأكاديمي في البلاد.سنوات من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلى جانب تدهور البنية التحتية للجامعات ومحدودية الدعم للباحثين، دفعت آلاف العلماء والأكاديميين العراقيين إلى الهجرة نحو دول تحتضن إمكانياتهم وتوفر لهم بيئة علمية متقدمة. هؤلاء اليوم يشغلون مناصب مرموقة في جامعات عالمية في أوروبا وأميركا وكندا والخليج، حيث يساهمون في إنتاج المعرفة وتطوير الأبحاث في مختلف المجالات.يقول الدكتور محمد عدنان، أستاذ في كلية الهندسة بجامعة بغداد: "لدينا الآلاف من العلماء العراقيين المنتشرين في جامعات عالمية مرموقة، وإن عودتهم – حتى ولو بشكل جزئي – قد تخلق قفزة نوعية في جودة التعليم والأبحاث." ويؤكد أن كثيرًا من الطلبة العراقيين في الداخل يتطلعون إلى فرص للتواصل مع هذه العقول، سواء من خلال الإشراف العلمي أو مشاريع البحث المشتركة.استجابة لهذا الواقع، أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤخرًا برنامجًا تجريبيًا يهدف إلى تسهيل التعاون مع الأكاديميين العراقيين في الخارج. يشمل هذا البرنامج أنشطة متعددة مثل التدريس عن بعد، والإشراف المشترك على رسائل الماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات العلمية داخل العراق. ويُعد هذا خطوة أولية نحو بناء جسور علمية حقيقية بين الداخل والخارج، رغم محدودية نطاق البرنامج حتى الآن.من جهتها، تقول الدكتورة زينب الربيعي، المقيمة في ألمانيا وتعمل أستاذة في جامعة ميونيخ: "كثير منا يريد خدمة العراق علميًا، لكننا بحاجة إلى تسهيلات فعلية، واعتراف مهني، وليس مجرد دعوات إعلامية. نحتاج إلى برامج واضحة، تعترف بشهاداتنا وخبراتنا، وتضمن لنا أدوارًا حقيقية ومؤثرة في العملية الأكاديمية."وتضيف الربيعي أن هناك حماسًا كبيرًا لدى كثير من الأكاديميين المغتربين لفكرة العودة المؤقتة أو التعاون عن بعد، لكنهم يصطدمون بجملة من العقبات، أهمها ضعف الرواتب، وانعدام الحوافز البحثية، وصعوبة التعامل مع البيروقراطية الإدارية، فضلاً عن غياب بيئة بحثية محفزة. هذه التحديات تتطلب إصلاحًا جذريًا في بنية النظام الأكاديمي العراقي لجعل التعاون مع هذه الكفاءات خيارًا واقعيًا ومثمرًا. وفي هذا السياق، يشير مختصون إلى أن إشراك العقول العراقية في الخارج لا ينبغي أن يُنظر إليه كمجرد مبادرة وقتية، بل كجزء من رؤية استراتيجية لإعادة هيكلة التعليم العالي في العراق وربطه بالشبكات العلمية العالمية. ويتطلب هذا التوجه وجود إرادة سياسية واضحة، واستثمار فعلي في البحث العلمي، وتحديث السياسات الجامعية بما يواكب التطورات العالمية.ورغم الجهود المبذولة، لا تزال المبادرات في مراحلها الأولى، وتحتاج إلى تطوير مستمر لتكون أكثر مرونة وشمولاً. فبعض الجامعات العراقية بدأت بإبرام اتفاقيات تعاون ثنائية مع مؤسسات أكاديمية في الخارج، فيما أطلقت كليات معينة برامج "الأستاذ الزائر" بالتنسيق مع أساتذة من أصل عراقي، لكن هذه الجهود تبقى محدودة في ظل غياب إطار مؤسسي متكامل.ختامًا، يبقى السؤال مفتوحًا: هل ستتحول فكرة "عودة العقول" من حلم إلى مشروع وطني حقيقي يُعيد للتعليم العالي العراقي بريقه ومكانته؟ أم أن هذه المبادرات ستبقى محصورة في إطار التنظير والنيات الحسنة؟ الجواب يعتمد على مدى جدية الإصلاحات، وفعالية السياسات، ومدى استعداد العراق لاحتضان علمائه من جديد.

نحن والتصـــنيفات: بين الحـــاجة إلى الشفافية وخطر التهويل

بين كل عاصفة رقمية تمرّ على التعليم العالي؛ يُطرح سؤال بسيط لكنه جوهري: هل نعرف حقًا موقعنا من خارطة الجودة؟ أم أننا ننتظر الآخرين ليصنّفونا؛ ثم نُقرر بعدها إنكار ما قيل أو الدفاع عنه؟ الجدل الأخير حول ما سُمي بـ"تصنيف العَلَم الأحمر" أعاد إلى السطح مسألة ليست جديدة؛ لكنها مؤجلة: أين تقف جامعاتنا من معايير النزاهة البحثية، وما الذي نحتاجه لنُقيم أنفسنا قبل أن يُقيّمنا غيرنا؟بعيدًا عن دقة ما نُشر أو صدقيته؛ فإن مجرد انتشار الموضوع بالشكل الذي رأيناه، يكشف عن ثغرة في خطابنا العلمي؛ غياب منصة رسمية موحدة تشرح للداخل قبل الخارج ما هي مؤشراتنا المعتمدة، وما الفرق بين مقال صحفي ومؤشر عالمي؛ بين رأي فردي وتصنيف مؤسسي. ولأن المؤسسات لا تُبنى على ردود الأفعال؛ فإن المسار الصحيح لا يبدأ بنفي الاتهامات، بل بإثبات الشفافية، هذا لا يعني القبول بأي كلام يُقال؛ لكنه يعني أن نُحسن إدارة النقاش، لا أن نخنقه؛ أن نملك لغة علمية تخاطب المجتمع قبل أن ترد على المقالات؛ أن نُعيد تشكيل ثقافة النشر العلمي؛ لا على أساس الخوف من التصنيف؛ بل على أساس احترام البحث كقيمة، لا كوسيلة للترقية فقط.إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بذلت في السنوات الأخيرة جهدًا معتبرًا في ربط الترقيات والنشر بالمستوعبات العالمية؛ وحرصت على التحذير من المجلات المفترسة؛ وأطلقت برامج لمراقبة جودة النشر؛ لكن هذه الجهود تبقى بحاجة إلى دعم داخلي أكبر من الجامعات ذاتها؛ عبر لجان علمية أكثر خبرة؛ وبيانات دقيقة تُحدث باستمرار؛ ومراكز تُحلل وتُتابع الاتجاهات البحثية بعيون محلية ومعايير دولية.ليس كل ما يُكتب عنا عدائيًا؛ وأحيانًا يأتي التحفيز في ثوب النقد، فالجامعات التي تُدرك قيمة التقييم الذاتي؛ هي التي تبني مؤسسية حقيقية؛ والباحث الذي يعرف موقعه من العالم العلمي، هو من لا يخشى التصنيفات، بل يصنعها، إن الخطوة المقبلة لا تكمن في محو الأثر الرقمي لما قيل؛ بل في تقديم خطاب أكثر ثقة؛ مستند إلى أرقام حقيقية؛ وإصلاحات قابلة للقياس. وحين نُدرك أن النقد قد يحمل فرصة؛ وأن الشفافية لا تُضعف المؤسسات بل تُقوّيها؛ نكون قد بدأنا فعلاً الطريق نحو جامعة تُقيّم ذاتها؛ وتدافع عن سمعتها لا بالصوت العالي؛ بل بالفعل العميق.

انجاز تاريخي غير مسبوق في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمجلات العراقية

١١ مجلة عراقية تُصنّف في الربعين الأول والثاني (Q١ و Q٢) في قاعدة بيانات Scopus لعام ٢٠٢٥. ٧ مجلات عراقية صنفت في الربع الاول Q١ بعد ان كانت مجلة واحدة. ٤ مجلات عراقية تسجل تفوقًا في الربع الثاني Q٢. ١٤ مجلة عراقية في الربع الثالث Q٣. ٣ مجلات جديدة تنضم إلى مستوعب Scopus ١٩, مجلة عراقية حصلت على تصنيف جديد (NEW Quartile Rank).٧ مجلات عراقية تحقق دخولًا تاريخيًا للربع الأول (FIRST Quartile Rank) للمرة الأولى! ومنها ٣ مجلات يديرها المبدع د محمد خميس Mohammad Khamees, اصبح العدد الكلي ٣٨ مجلة عراقية مفهرسة رسميًا في Scopus.

عندما تتكلم المؤشرات... فليكن جوابنا إصلاحًا لا إنكارًا

في كل مرة تُثار فيها قضية تتعلق بتصنيف جامعي أو مؤشر بحثي، تنقسم ردود الفعل بين من يُسارع إلى النفي والدفاع، ومن يتلقف الأرقام كدليل على الانهيار، وبين هذا وذاك، تضيع فرصة الحوار الرصين، وتغيب لغة التقييم المهني، وتُستنزف طاقاتنا في تصحيح الانطباعات بدل تصحيح الواقع.ما أثير مؤخرًا حول نزاهة النشر العلمي في بعض الجامعات العراقية لا ينبغي أن يُقرأ بمنظار التشكيك أو التصعيد، بل يجب أن يكون دافعًا لمراجعة صادقة وشجاعة، فحتى إن كانت بعض المؤشرات غير دقيقة، أو صادرة عن جهات غير رسمية، فإنها لا تخرج من فراغ، بل تعكس صورًا متكررة نشهدها جميعًا: أبحاث تُنشر لمجرد الترقية، ومجلات لا تحمل من الرصانة إلا الاسم، ومشاريع بحثية تُعدّ في عجلة لتلحق دورة التقييم السنوي، إنها ظواهر يعرفها الأكاديميون من الداخل، لكنها تبقى في خانة المسكوت عنه. لا أحد ينكر الجهود التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق منذ سنوات في سبيل ضبط حركة النشر من خلال اعتماد مستوعبات دولية مرجعية وربطها بالترقيات والتمويل، وقد كانت هذه الخطوة ضرورية لتشجيع الانفتاح على المجتمع العلمي العالمي، لكنها في الوقت نفسه أفرزت تحديات على مستوى التنفيذ؛ أبرزها التوازن بين الكم والنوع؛ والتمايز بين المجلات الرصينة والمجلات التي تعرف كيف تتسلل إلى المستوعبات دون أن تحمل قيمتها.التحدي الحقيقي ليس في التصنيف؛ بل في فهمه واستثماره، هل المؤشرات تقيّمنا فعلًا؟ أم نحن من نمنحها قيمتها حين تعكس ما أهملناه؟ إن التصنيف، مهما كانت دقته؛ ليس حكمًا نهائيًا؛ بل فرصة لفحص الذات، المشكلة لا تكمن في الأرقام؛ بل في غياب السياسات الداخلية التي تراقب وتحاسب وتُقوّم، ففي كثير من الجامعات هناك ملاحظة متكررة تتعلق بضعف خبرة بعض لجان رصانة المجلات العلمية في تمييز نوع المجلة التي نُشر فيها البحث؛ أو مراجعة الآليات التي اتُّبعت في إنجازه؛ ما يهم غالبًا هو أن يصل البحث إلى مستوعب؛ ويُحتسب ضمن نقاط الترقية؛ بغض النظر عن أثره أو أخلاقياته. نحن بحاجة إلى إعادة تعريف النشر العلمي في بيئتنا الأكاديمية؛ ليس باعتباره إجراءً إداريًا أو إنجازًا رقميًا؛ بل بوصفه جزءًا من مشروع علمي وطني طويل الأمد؛ وهذا لا يتحقق إلا من خلال حزمة إصلاحات واقعية ومتكاملة؛ أولها أن يكون لكل جامعة قاعدة بيانات داخلية دقيقة للمجلات المعتمدة؛ وقد أحسنت الوزارة حين عمّمت على الجامعات قائمة دورية بالمجلات المفترسة؛ غير أن ذلك يستلزم أن تتولى الجامعات تحديث تلك القوائم باستمرار؛ ومراجعتها من قبل لجان علمية متخصصة. وثانيها أن تُراجع سياسات الترقية بحيث لا تُربط فقط بعدد البحوث؛ بل بنوعها؛ ومكان نشرها؛ وعدد الاستشهادات الفعلية بها؛ وثالثها أن تُخصص الوزارة دعمًا حقيقيًا للباحثين؛ من خلال برامج تمويل تنافسي؛ وتفرغ علمي حقيقي؛ ومراكز بحثية فاعلة تتكامل مع أقسام الدراسات العليا.كما أن من الضروري إعداد ميثاق وطني للنزاهة البحثية، يُلزم الجامعات والباحثين على حدّ سواء؛ ويُفعل في المحاسبة والتقييم؛ لا أن يبقى وثيقة رمزية، ولابد من إشراك الجمعيات العلمية المتخصصة في مراجعة مخرجات النشر، وأن تكون طرفًا في تصنيف المجلات وتقييم الاتجاهات العلمية السائدة، بهذا فقط ننتقل من رد الفعل إلى الفعل؛ ومن الأزمة إلى التنظيم. إن الجامعات العراقية قادرة على استعادة مكانتها؛ حين تؤمن أن إصلاحها لا يبدأ من الخارج؛ بل من قراراتنا الداخلية، الباحث العراقي لا يحتاج إلى كثير من الشرح ليفهم ما يجري؛ لكنه يحتاج إلى بيئة تحتضنه؛ ومؤسسة تحمي نزاهته؛ وسياسة تمنحه الثقة والتمكين. وإذا تكلمت المؤشرات؛ فلا ينبغي أن يكون ردّنا نفيًا أو استنكارًا؛ بل بناءً هادئًا يعيد للنشر العلمي معناه؛ ويمنح الجامعة العراقية صورتها الحقيقية التي تليق بتاريخها؛ وتطمح إلى مستقبلها.

الدراسة الصيفية: فرصة إصلاح ضائعة في جامعاتنا

كان حيدر في السنة الثالثة من دراسته الجامعية، يحظى باحترام أساتذته وزملائه، معروفًا بدقته واجتهاده، أنهى امتحاناته بعناء وقرّر أن يمنح نفسه إجازةً مريحة بلا قراءة؛ بلا دورات؛ بلا شيء؛ قال لنفسه: «يكفيني ما مررت به»، في البداية كان الأمر مريحًا؛ سهر، ضحك، وقت طويل على الإنترنت، لا شيء جاد، ولا شيء مزعج؛ لكنه بعد أسابيع بدأ يرى زملاءه ينشرون صورهم في تدريبات مهنية، ويحكون عن دورات أكملوها، وعن مقابلات توظيف حصلوا عليها؛ شعر بشيء من الضياع؛ عاد إلى كتبه القديمة؛ لكنها بدت له غريبة؛ ولمّا عاد إلى الجامعة؛ لم يعد كما كان؛ أدرك – ربما متأخرًا – أن الراحة غير المنظمة قد تكون أثقل من التعب؛ وأن ما أهدره لم يكن وقتًا فقط؛ بل استعدادًا وفرصًا لا تتكرر.حكاية حيدر ليست مجرد تجربة شخصية؛ بل هي مرآة لما يُعرف اليوم عالميًا بظاهرة «فقدان التعلم الصيفي»، وهي تراجع في التحصيل المعرفي والمهارات نتيجة التوقف الطويل عن الممارسة التعليمية خلال العطلة؛ وهذا الفقدان لا يُقاس بالدرجات فقط، بل يمتد ليشمل المهارات العملية، والانضباط الذاتي، والاستعداد لسوق العمل؛ ففي ثلاثينيات القرن الماضي؛ كان يُنظر إلى العطلة الصيفية بوصفها فسحة للراحة من أعباء التعليم؛ أما اليوم؛ ومع تسارع العالم الرقمي والتنافسي؛ أصبحت هذه الفترة الطويلة خطرًا كامنًا إذا لم تُستثمر بذكاء؛ فما خسره الطالب في الصيف؛ لا يُعوَّض بسهولة في الخريف.التوقف الكلي عن التعلّم خلال الصيف يؤدي إلى انكماش ذهني تدريجي؛ خصوصًا لدى طلبة الجامعات الذين تُبنى تخصصاتهم على التراكم والممارسة؛ كما أن انقطاعهم عن المهارات التطبيقية؛ وفُرص التدريب والعمل التطوعي؛ يجعلهم أقل استعدادًا لسوق العمل الذي لا ينتظر أحدًا، والأسوأ من ذلك؛ أن الانضباط الذاتي الذي بُني طوال عام دراسي قد ينهار تمامًا خلال العطلة؛ فيعود الطالب إلى مقاعد الدراسة في الخريف وكأنه يبدأ من جديد؛ وبينما تُغلق الأبواب في الجامعات؛ تُفتح في العالم فرص؛ وتُصنع فيها مسارات؛ ويُبنَى فيها مستقبل آخرون.ومع ذلك، لا يكمن الحل في إلغاء العطلة أو تقليصها قسرًا؛ بل في إعادة تعريفها؛ فالصيف ليس عدوًا؛ بل حليف صامت؛ إن أُدير بشكل حكيم، من هنا تأتي الدعوة إلى خطوة عملية وبسيطة: فتح الدراسة الصيفية بشكل اختياري مدفوع الأجر؛ابتداءً كخطوة أولى؛ بحيث يمكن للطلبة الراغبين أن يسجّلوا في مقررات خلال الصيف مقابل رسوم رمزية، تُخصص هذه الرسوم لدعم الأساتذة الذين يختارون التدريس في هذا الفصل، وبذلك نخلق دائرة نفع متبادل: الطالب يختصر من زمن دراسته أو يُحسّن مستواه، والأستاذ يتلقى حافزًا ماليًا إضافيًا، والجامعة تحقّق استفادة حقيقية من بنيتها التحتية التي تُهمل لثلاثة أشهر.هذه الخطوة ليست بدعة، بل مطبّقة في كثير من الجامعات العالمية، الدراسة الصيفية ليست بديلًا عن الراحة، لكنها خيار لمن يريد التقدّم بخطوات إضافية؛ ومن الممكن أن تُقدَّم مقررات مكثّفة؛ أو ورش تدريبية؛ أو برامج مهارية؛ تغطي الفجوة بين الأكاديمي والميداني؛ كما يمكن أن يُعاد النظر في مدة الدراسة الجامعية نفسها؛ إذ يمكن – لبعض التخصصات – اختصار سنة كاملة من الزمن الجامعي، من أربع إلى ثلاث سنوات، ومن ست إلى خمس، دون المساس بجودة المخرجات، بشرط حسن التخطيط وإعادة توزيع المقررات.من جهة أخرى، فإن فتح الدراسة في الصيف يسهم في رفع كفاءة استثمار الأبنية الجامعية والمختبرات والمرافق التي تظل خاملة طوال الإجازة، ويوفر بيئة نشطة ومتصلة، بدلًا من الجمود المؤسسي المتكرر، لكن بالطبع، لا يمكن إنجاح مثل هذا التوجه من دون ضمانات؛ يجب توفير بيئة مناسبة من حيث الخدمات (كهرباء، تكييف، مكاتب)، وتحفيز واقعي للأساتذة، مع الحفاظ على معايير الجودة الأكاديمية وعدم تحميل الطلبة أو الكوادر أعباء إضافية تفوق طاقتهم.إن الطلبة في عصر اليوم لا ينقصهم الذكاء، ولا الرغبة، ولكنهم بحاجة إلى إطار مؤسسي مرن يمنحهم الفرصة دون أن يفرض عليهم الخيار، فتح الدراسة الصيفية اختيارياً بأجور مناسبة هو تجريب عملي، لا يتطلب تغييرات قانونية جذرية، ويمكن البدء به في كليات معينة، وتقييمه، ثم تعميمه بناءً على نجاحه، والجميل في هذه الخطوة أنها لا تُقصي أحدًا: من أراد أن يستريح فليسترح، ومن أراد أن يُكمل طريقه فليفتح له الباب، فليس من العدالة أن يكون الجميع أسرى لوتيرة واحدة، في عالم لا يُساوي بين من يسعى ومن ينتظر.التغيير لا يبدأ من قاعة قرارات؛ بل من سؤال يطرحه الطالب على نفسه: ماذا أريد من صيفي؟ هل أجعل منه فراغًا ممتدًا؟ أم منصة انطلاق؟ من أراد أن يصعد، لا ينتظر المصعد... بل يبني سلّمًا من وقته، من طاقته، ومن وعيه، حيدر عاد مختلفًا لأنه اختار الراحة على الرؤية، لكنه حين أدرك ما فاته، صار أحرص على ألا يضيع صيفًا آخر؛ وربما نحن بحاجة إلى هذا الإدراك قبل أن نعيش التجربة.الصيف لا ينتظر أحدًا، لكنه يكافئ من لا يضيّعه.

كتاب صغير... بداية حلم كبير

في زمنٍ تتسارع فيه التكنولوجيا، ويزداد فيه انشغال الأطفال بالشاشات، يظل الكتاب الورقي هو الرفيق الأصدق في تنمية خيال الطفل وتعزيز قدراته اللغوية والعقلية.

تجربة بسيطة، كشراء قصة قصيرة أو كتاب تلوين هادف، يمكن أن تكون الشرارة الأولى لحب القراءة والعلم. فكم من عالمٍ كبير بدأ حلمه بين دفتي كتاب صغير، وكم من شخصية ملهمة اكتشفت نفسها في سطور حكاية!

دعونا نعيد للكتاب مكانته، ونمنح أطفالنا فرصة لاكتشاف عوالم جديدة بلا إنترنت، بل من خلال ورقٍ يترك في الذاكرة رائحة لا تُنسى.

عائشة.. فراشة الموصل التي تخطّ طريق المجد بحفظ القرآن والتفوق العلمي

في زمن تتزاحم فيه الأخبار القاتمة وتغيب فيه أحيانًا النماذج الملهمة، تأتي الطفلة عائشة الموصلية لتذكرنا أن في العراق، وتحديدًا في الموصل، لا تزال هناك وجوه صغيرة تنبض بالنور، وتحمل في داخلها قوة تشبه المعجزات.هي ليست نجمة على شاشة، ولا متحدثة في مؤتمرات، لكنها أثبتت أن التميز لا ينتظر عمراً ولا شهرة، بل يحتاج فقط إلى إرادة، وإيمان، وبيئة تؤمن بأن الأطفال قادرون على صناعة المعجزات حين يُمنحون الثقة.عائشة هي طفلة عراقية تنحدر من مدينة الموصل، المدينة التي أنهكتها سنوات طويلة من الحرب والإرهاب والدمار، لكنها رغم ذلك ظلت تُنجب جيلًا يرفض الانكسار. في مشهد إنساني نادر، انتشر مؤخرًا مقطع مصور نشره الإعلامي العراقي محمود الجماس، يظهر فيه لقاء عائشة مع أحد الشخصيات التربوية داخل قاعة أنيقة، تتحدث فيه عن إنجازها اللافت الذي حظي بإعجاب العراقيين والعرب على حد سواء.عائشة، وهي في عمر الزهور، حققت ما عجز عنه الكثير من الكبار، حين حصدت المرتبة الأولى في مسابقة دولية للتقييم التربوي نظمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، متفوقة على آلاف المشاركين من مختلف الدول العربية. هذا الإنجاز لم يكن مجرّد فوز عابر، بل بوابة لتُمثّل عائشة مدينتها وبلادها في المحافل الإقليمية، لتكون صوت الموصل الناهض، ووجه العراق الحقيقي.اللافت في قصة عائشة أنها رغم صغر سنها، إلا أنها تجمع بين التفوق العلمي والنضج الروحي. فإلى جانب إنجازها الأكاديمي اللافت، بدأت بحفظ القرآن الكريم، وسلكت طريق الحديث النبوي، وهو أمر نادر بين الأطفال في مثل عمرها. لا تكتفي عائشة بالدراسة النظامية، بل تمتلك طموحًا روحيًا ينم عن تربية عميقة في بيت يقدّر العلم والدين، ويغرس في أطفاله قيم النور والإيمان منذ الصغر.بحسب تصريحات من داخل مدرستها، فإن عائشة لا تغيب عن أي نشاط مدرسي، وتُظهر تفوقًا ملحوظًا في المواد الدينية والعلمية على حد سواء، بالإضافة إلى مشاركتها في فعاليات اجتماعية وثقافية متعددة.معلماتها يصفنها بأنها "مزيج من الحياء والذكاء والالتزام"، وزميلاتها يجدن فيها قدوة ومصدر إلهام.نجاح عائشة لم يكن ممكنًا لولا بيئة تعليمية احتضنتها، ومدرسة تعاملت مع حالتها على أنها مشروع نبوغ، لا مجرّد تلميذة عادية.مديرة المدرسة أكدت في تصريحات لمراسلنا أن المدرسة حرصت على دعم عائشة منذ دخولها الصف الأول، وقدّمت لها فرصًا لإبراز مواهبها، ووفرت لها الدعم التربوي والروحي اللازم.وتابعت بالقول:"عائشة ليست فقط ابنة الموصل، بل هي ابنة المدرسة كلها. نحن نفخر بها، ونعلم أن مستقبلها سيكون مشرقًا، لأنها تملك عقلًا وقلبًا أكبر من عمرها بكثير." المدرسة نظّمت لها مؤخرًا حفل تكريم بحضور الكادر التربوي وأولياء الأمور، وسط أجواء غلبت عليها الدموع والتصفيق والاعتزاز. وقد طالبت إدارتها الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم بتكريمها رسميًا وتبنيها تربويًا ومعنويًا. خلف كل طفل ناجح، تقف عائلة تؤمن بأنه يستحق أن يُحلق. عائشة تنتمي إلى أسرة موصلية محافظة، تؤمن بقيمة التعليم وحفظ القرآن كوسيلة لبناء الإنسان.يقول والدها في مقطع الفيديو المتداول: "لم نجبر عائشة على شيء، بل وجدنا منها رغبة شديدة في الحفظ والدراسة، وكل ما فعلناه هو أننا آمنا بها، ورافقناها في الطريق."هذا الدعم الأسري كان عاملًا حاسمًا في مشوار عائشة، وهو ما يجب أن يكون نموذجًا يُحتذى في كل بيت، لا سيما في المجتمعات التي لا تزال تعاني من ضعف الوعي بأهمية تمكين الفتيات وإعطاء الأطفال الثقة ليشقّوا طريقهم.تجاوزت قصة عائشة حدود مدينتها. الفيديو الذي وثّق لحظات اللقاء بها، والذي نُشر على صفحة الإعلامي محمود الجماس، لاقى تفاعلًا واسعًا تجاوز آلاف الإعجابات والمشاركات، وانهالت التعليقات من كل حدب وصوب، تتحدث عن فخر العراقيين بها، وتدعو إلى دعمها.البعض وصفها بـ"أيقونة الموصل الجديدة"، والبعض الآخر طالب بتسليط الضوء على مواهب العراق الصاعدة التي غالبًا ما تُهمل تحت ضغوط الواقع.وجّه العديد من المثقفين والإعلاميين دعوات مفتوحة إلى وزارة التربية، ووزارة الثقافة، ومؤسسات المجتمع المدني لتكريم عائشة، وتقديم منحة تعليمية خاصة لها، بل واقترح البعض ترشيحها لجوائز عربية خاصة بتمكين الأطفال أو الموهبة في سن مبكرة.قصة عائشة لا يجب أن تتوقف عند حدود الإعجاب والتصفيق، بل يجب أن تتحوّل إلى نموذج يُعمم.فالعراق يزخر بعشرات بل مئات الطاقات المشابهة، لكنها تُهمل في المدارس، وتُكسر في البيوت، وتضيع في الزوايا بسبب غياب التشجيع والرعاية. عائشة تذكرنا بأن التفوق لا يعرف الإعاقة، ولا الفقر، ولا الجغرافيا.هي تمثل الموصل بكل ما فيها من رماد وأمل، وتُمثل العراق الذي لا يزال حيًا بفضل أبناءه الصادقين. في زمن المشاهير الزائفين، تأتي عائشة لتقول إن القدوة الحقيقية قد تكون طفلة في زي مدرسي، تحفظ كتاب الله، وتحصد الجوائز، وتحلم بوطن أجمل.هي لا تلهث وراء الكاميرات، بل تضيء طريقها بالنور الذي في قلبها. هي ليست نجمة موسمية، بل رسالة خالدة تقول: من الموصل يخرج النور... ومن العراق تنبت العظمة رغم الألم.اسمها عائشة... وستظل في الذاكرة، كما تستحق.

العاب الفيديو بين التسلية والمخاطر... ترفيه العصر أم تهديد خفي؟

في عصر الرقمنة والانفجار التكنولوجي، أصبحت ألعاب الفيديو ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها. هي ليست مجرد أدوات ترفيهية يتسلى بها الأطفال والمراهقون، بل تحولت إلى ثقافة متكاملة، وصناعة تقدر قيمتها بمئات المليارات من الدولارات، ويشارك فيها الملايين من مختلف الأعمار والطبقات الاجتماعية.ورغم أن هذه الألعاب دخلت معظم المنازل حول العالم، فإنها لا تزال موضع جدل واسع، يتأرجح بين الاحتفاء بقدرتها على الترفيه والتطوير العقلي، وبين التحذير من آثارها السلبية العميقة على النفس والمجتمع.
أولًا: الوجه الإيجابي لألعاب الفيديو
1. تنمية المهارات الذهنية: أثبتت أبحاث متعددة أن بعض ألعاب الفيديو تسهم في تحسين القدرات الإدراكية، مثل سرعة رد الفعل، والقدرة على حل المشكلات، والتخطيط الاستراتيجي، خصوصًا في الألعاب التي تتطلب التفكير السريع واتخاذ قرارات معقدة تحت الضغط. تقول دراسة من جامعة روتشستر الأمريكية إن لاعبي ألعاب الأكشن يتمتعون بقدرة أفضل على تتبع الأشياء المتحركة وتحليل المشاهد المعقدة مقارنة بغيرهم.
2. التعلم من خلال اللعب: ظهرت في السنوات الأخيرة ألعاب تعليمية تهدف إلى تعليم البرمجة، أو اللغات، أو حتى المهارات الإدارية والمالية، بشكل تفاعلي وممتع. هذه الألعاب تشكل نقلة نوعية في طرق التعليم، خاصة للأطفال الذين يملّون من الطرق التقليدية.
3. تعزيز الروابط الاجتماعية: بعكس ما يعتقده البعض، فإن الكثير من ألعاب الفيديو تشجع على التعاون، وتجمع لاعبين من أنحاء العالم في فرق عمل افتراضية تتطلب التنسيق، والقيادة، والتواصل الفعال، مما يسهم في بناء صداقات وحتى شبكات مهنية في بعض الحالات.
4. مصدر دخل واحتراف مهني: في السنوات الأخيرة، أصبحت ألعاب الفيديو وسيلة حقيقية لتحقيق الربح. آلاف الشباب باتوا يكسبون المال من خلال بث محتوى ألعابهم على منصات مثل YouTube وTwitch، بينما تحولت البطولات العالمية للألعاب الإلكترونية إلى أحداث رياضية تستقطب ملايين المشاهدين وتوزع جوائز بملايين الدولارات.
ثانيًا: الجانب المظلم والمخاطر المحتملة
ورغم هذه الفوائد، فإن الوجه الآخر لألعاب الفيديو لا يخلو من مخاطر حقيقية يجب التنبه لها:
1. الإدمان والانفصال عن الواقع: أظهرت دراسات أن بعض الألعاب مصممة بأسلوب يجعل اللاعب لا يستطيع التوقف بسهولة، مما يؤدي إلى إدمان رقمي حقيقي، خاصة بين المراهقين، الذين قد يقضون ساعات طويلة يوميًا دون حركة أو تفاعل حقيقي مع محيطهم، مما ينعكس على صحتهم النفسية والجسدية.
2. العنف والمحتوى السلبي: أكثر ما يثير الجدل هو أن بعض الألعاب تحوي مشاهد عنف مفرط، أو سلوكيات عدوانية، أو مفاهيم منحرفة، مثل التمييز، والتمييع الأخلاقي، مما قد يؤثر سلبًا على القيم التي يكتسبها الطفل. وتشير بعض الأبحاث إلى وجود علاقة بين كثرة التعرض للعنف في الألعاب وتزايد السلوك العدواني لدى الأطفال والمراهقين.
3. عزلة اجتماعية وفقدان المهارات الحياتية: الإفراط في اللعب يؤدي إلى الانعزال والانطواء، وقد يخلق فجوة بين الطفل وأسرته. الأطفال الذين يقضون وقتًا مفرطًا في الألعاب يفقدون أحيانًا القدرة على التفاعل الاجتماعي الحقيقي، ويُظهرون انخفاضًا في مهارات التواصل، والثقة بالنفس، والقدرة على العمل الجماعي الواقعي.
4. مشكلات صحية متعددة: البدانة والخمول: الجلوس لساعات طويلة أمام الشاشة يرفع من احتمالية الإصابة بالبدانة وأمراض الظهر والعين.
اضطرابات النوم: الكثير من اللاعبين يواصلون اللعب حتى ساعات متأخرة من الليل، مما يسبب خللًا في نمط النوم.التوتر والقلق: بعض الألعاب، خاصة تلك ذات الإيقاع السريع والمنافسة الشديدة، تؤدي إلى حالة من التوتر النفسي والعصبية الزائدة.
ثالثًا: آراء الخبراء
يؤكد الدكتور أحمد الزبيدي، أخصائي الطب النفسي والسلوك الرقمي:"ألعاب الفيديو ليست عدوًا، لكنها تتحول إلى مشكلة عند غياب الرقابة والوعي. لدينا أطفال يقضون أكثر من 6 ساعات يوميًا في اللعب، وهذا مؤشر خطير جدًا، لأنه يحل محل التفاعل الأسري والتعليم والأنشطة البدنية."ويضيف:"المشكلة ليست في اللعبة نفسها، بل في طريقة استخدامها، وهنا يأتي دور الأسرة والمدرسة في التوجيه والمراقبة."
رابعًا: أنواع الألعاب وتأثيرها المتباين
ليست كل الألعاب متشابهة، ويمكن تصنيفها إلى أنواع متعددة، لكل منها تأثير مختلف:ألعاب المغامرة والاستكشاف: تشجع على التفكير وحل المشكلات.ألعاب الأكشن والعنف: غالبًا ما تتسبب في ارتفاع مستويات الأدرينالين وتزيد من الانفعالات.ألعاب المحاكاة الواقعية: مثل "محاكاة الطيران" أو "محاكاة الحياة"، وقد تكون تعليمية أو مضللة حسب تصميمها.ألعاب المقامرة والشراء داخل اللعبة: تمثل خطرًا ماليًا ونفسيًا، خاصة للأطفال الذين لا يميزون بين الواقع والخيال.
خامسًا: نصائح للآباء والمربين
لتجنب الوقوع في فخ الإدمان أو التأثيرات السلبية، يُنصح بالتالي:
1. تحديد مدة زمنية يومية للعب (ساعة إلى ساعتين كحد أقصى).
2. اختيار ألعاب مناسبة للعمر، بناءً على تصنيف "ESRB" أو "PEGI".
3. مشاركة الطفل أحيانًا في اللعب لفهم ما يتعرض له.
4. تشجيع الأنشطة البدنية والمجتمعية بالموازاة مع اللعب.
5. استخدام تطبيقات الرقابة الأبوية لمتابعة سلوك الطفل الرقمي.
6. إشراك الطفل في حوارات مفتوحة حول مخاطر الإدمان والعنف.
ألعاب الفيديو ليست خيرًا مطلقًا، ولا شرًا كاملًا. هي انعكاس لواقعنا الرقمي، تحمل إمكانات هائلة لتعليم وتطوير الأجيال، ولكنها في ذات الوقت قد تتحول إلى سجن رقمي صامت يسلب عقول الأطفال وينشئ جيلًا منغلقًا، عنيفًا أو منفصلًا عن الواقع.يبقى دور الأهل والمجتمع هو الأساس في ترشيد هذه الظاهرة، وتحويلها من خطر يهدد المستقبل إلى وسيلة لبناء جيل قادر على التعامل مع أدوات التكنولوجيا بعقل ناضج وبصيرة حقيقية.

طفل عراقي يُتوّج بطلًا للعالم في الحساب الذهني.. ويتفوق على 20 دولة

في لحظة امتزج فيها الفخر الوطني بالدموع والفرح، سطّر طفل عراقي إنجازًا عالميًا جديدًا يُضاف إلى سجل العراق الحافل بالعقول اللامعة، بعد أن تُوّج بالمركز الأول في بطولة WAMAS العالمية للحساب الذهني التي أُقيمت مؤخرًا في مدينة أنطاليا التركية، بمشاركة واسعة من 20 دولة حول العالم. الطفل العراقي الذي ظهر مرتديًا علم بلاده، وبتاج ذهبي يتوسط رأسه في مشهد مؤثر وملهم، أعلن نفسه "بطلًا عالميًا" بعد أن تفوق على عشرات المشاركين من مختلف الجنسيات، في مسابقة ذهنية تُعد من أصعب المنافسات الخاصة بالرياضيات الذهنية والحساب العقلي.وتُعتبر هذه المسابقة، التي تُنظمها منظمة WAMAS – World Association of Mental Arithmetic Schools، من أبرز التحديات التي تختبر مهارات الأطفال في إجراء العمليات الحسابية المعقدة دون استخدام الورقة أو القلم أو الآلات الحاسبة، والاعتماد فقط على قوة الذاكرة والتركيز والسرعة الذهنية.الإنجاز الذي انتشر عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، وأبرزها صفحة "Iraq Zone" العراقية، حصد مئات آلاف التفاعلات، وشكّل موجة من الفخر الجماعي بين العراقيين داخل الوطن وفي المهجر.وظهر الطفل في الصورة الرسمية للمسابقة وهو يرفع علم العراق بفخر، أمام خلفية مليئة بالأعلام العالمية، وقد كُتب خلفه شعار الجمعية العالمية للحساب الذهني، بينما تعلو رأسه رمزية التتويج بالذهب.علق أحد المتابعين:"هذا هو العراق الحقيقي.. العراق الذي يصدر العقول، لا الدموع."وكتب آخر:"طفل صغير يرفع رأس أمة كاملة.. هكذا تكون الإنجازات."المشاركة العراقية في هذه البطولة لم تكن مجرد وجود رمزي، بل أثبتت أن العقل العراقي قادر على منافسة الأفضل في العالم، وأن الأطفال العراقيين يملكون طاقات هائلة تحتاج فقط إلى الدعم والرعاية لتسطع عالميًا. وقد دعا العديد من المتابعين والنشطاء إلى تبنّي رسمي لهذا البطل الصغير من قبل وزارة التربية والتعليم، ووزارة الشباب والرياضة، والمؤسسات التعليمية الخاصة، وتقديم منح ودورات متقدمة له، ليواصل تفوقه، ويصبح نموذجًا يُحتذى به داخل العراق وخارجه.الطفولة العراقية تنهض رغم التحدياتاللافت أن هذا الإنجاز يأتي في وقت يعاني فيه العراق من ظروف اقتصادية وأمنية وتربوية صعبة، ما يجعل هذا التفوق بمثابة رسالة قوية بأن الطفولة العراقية قادرة على النهوض رغم العقبات.فمن بين ركام الأزمات، يخرج طفل عراقي، متحديًا واقع التعليم الصعب، ليرفع اسم بلاده على منصة التتويج العالمية، ويثبت أن الذكاء والإبداع لا يعترفان بالحدود، بل بالاجتهاد والإرادة.مسابقات الحساب الذهني هي منافسات عالمية تشارك فيها مدارس وأكاديميات مختصة بتعليم الأطفال كيفية حل العمليات الحسابية بسرعة فائقة، من خلال تدريب خاص على استخدام العقل فقط، غالبًا بتقنية "الأباكوس" اليابانية، أو مهارات التصور العقلي للأرقام.ويُعد الفوز بهذه المسابقات من أصعب التحديات، حيث تتطلب قدرات عالية على التركيز والانضباط وسرعة البديهة، بالإضافة إلى أعصاب قوية للتعامل مع ضغط الوقت والتقييم المباشر.هذا الإنجاز ليس مجرد فوز فردي، بل هو انتصار لجيل كامل، ورسالة واضحة إلى الداخل والخارج بأن العراق لا يزال يحتضن مواهب تستحق الدعم، وأطفالًا قادرين على تمثيله بجدارة في أكبر الساحات الدولية.إن الطفل العراقي الذي وقف بفخر حاملاً علم بلده، لم يرفع الراية فقط، بل رفع كرامة وطن بأكمله، وأعاد الأمل إلى ملايين العراقيين بأن المستقبل، مهما بدا معتمًا، لا يزال يُصنع في قلوب الصغار وعقولهم. الطفل العراقي... بطل الحساب الذهني عالميًا.والمستقبل، لا شك، سيكون له.

لتحسين جودة نومك... تناول المزيد من هذه الأطعمة

يعاني كثير من الأشخاص حول العالم من اضطرابات النوم وصعوبة الحصول على قسط كافٍ من الراحة ليلاً، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على صحتهم الجسدية والنفسية. ولأن النظام الغذائي يلعب دوراً محورياً في تنظيم جودة النوم، توصلت دراسات حديثة إلى أن هناك مجموعة من الأطعمة يمكن أن تساهم بشكل فعّال في تحسين نوعية النوم وتعزيز الشعور بالاسترخاء قبل الذهاب إلى السرير. فيما يلي أبرز الأطعمة التي ينصح بتناولها لتحسين جودة النوم: 1. الحليب ومشتقاته الحليب يحتوي على مادة "التريبتوفان"، وهي حمض أميني يساعد الجسم على إنتاج السيروتونين والميلاتونين، وهما الهرمونان المسؤولان عن تنظيم دورة النوم والاستيقاظ. لذلك، يُعد شرب كوب دافئ من الحليب قبل النوم عادة فعالة لتحفيز النعاس. 2.الموز يحتوي الموز على نسبة جيدة من المغنيسيوم والبوتاسيوم، وهما عنصران يساعدان في استرخاء العضلات والتخفيف من التوتر، إلى جانب احتوائه على كميات صغيرة من التريبتوفان، مما يجعله وجبة خفيفة مثالية قبل النوم. 3.الشوفان يعتبر الشوفان من الأطعمة التي ترفع مستوى السيروتونين في الدماغ، بالإضافة إلى أنه يحتوي على الميلاتونين الطبيعي الذي ينظم النوم. لذلك ينصح بتناول وجبة خفيفة من الشوفان مساءً لتحسين جودة النوم. 4.اللوز اللوز غني بالمغنيسيوم، وهو معدن يساعد على تهدئة الجهاز العصبي وتحسين نوعية النوم، كما يساهم في خفض مستويات هرمون الكورتيزول المرتبط بالتوتر. 5.الكيوي تشير دراسات حديثة إلى أن تناول ثمرة أو اثنتين من الكيوي قبل النوم يساعد على تحسين نوعية النوم بفضل احتوائه على مضادات الأكسدة والفيتامينات التي تلعب دوراً مهماً في تنظيم الساعة البيولوجية للجسم. ويؤكد خبراء التغذية أن اتباع نظام غذائي متوازن، يحتوي على هذه الأطعمة بانتظام، يمكن أن يُحدث فرقاً كبيراً في جودة النوم. كما ينصح بتقليل استهلاك الكافيين والمنبهات في المساء، والابتعاد عن الوجبات الدسمة قبل النوم لتحقيق أفضل النتائج.

5 علاجات طبيعية تساعد على التخلص من حصوات الكلى في المنزل

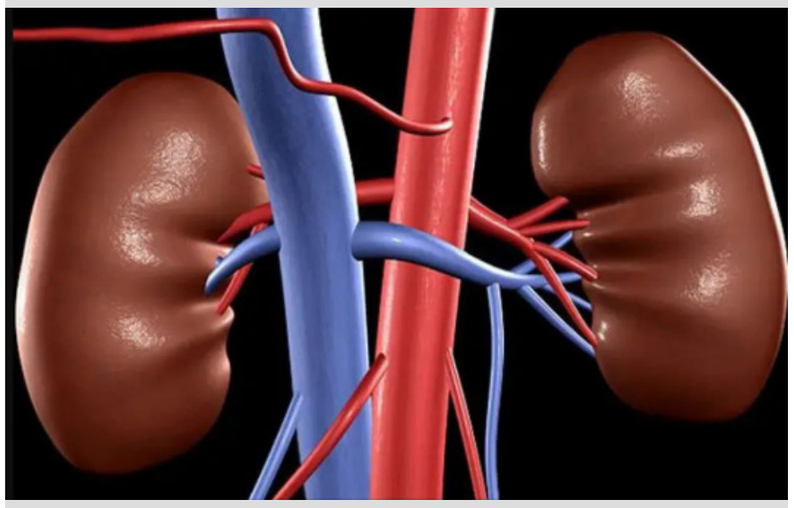

تعد حصوات الكلى من المشكلات الصحية الشائعة والمؤلمة التي يعاني منها كثير من الأشخاص حول العالم. وتتكون هذه الحصوات نتيجة تراكم المعادن والأملاح في الكلى، مما يؤدي إلى الشعور بآلام حادة وصعوبة في التبول في بعض الحالات. وعلى الرغم من وجود علاجات طبية فعالة للتخلص من هذه الحصوات، إلا أن بعض النصائح الطبيعية يمكن أن تساعد في الوقاية منها أو التخفيف من آثارها في المراحل الأولى.فيما يلي 5 علاجات طبيعية يمكن اتباعها في المنزل للتخفيف من أعراض حصوات الكلى والمساهمة في التخلص منها:
1. شرب كميات وفيرة من الماء: يُعد شرب الماء بكميات كافية من أهم الطرق الطبيعية وأكثرها فاعلية لمنع تكون الحصوات والمساعدة في طردها خارج الجسم. إذ يساعد الماء على تخفيف تركيز الأملاح والمعادن في البول، مما يقلل من فرص تراكمها وتشكيل الحصى.
2. عصير الليمون الطبيعي: يحتوي عصير الليمون على نسبة عالية من "السترات"، وهي مادة طبيعية تساعد على تفكيك الحصوات ومنع تكونها مجددًا. ينصح بتناول كوب من عصير الليمون الطازج يوميًا، مضافًا إلى الماء، للمساهمة في تحسين صحة الكلى.
3. خل التفاح: يعد خل التفاح من العلاجات الطبيعية التي تساعد في إذابة بعض أنواع حصوات الكلى، بفضل احتوائه على حمض الأسيتيك، الذي يعمل على تفتيت الحصوات تدريجيًا. يُنصح بمزج ملعقتين صغيرتين من خل التفاح في كوب من الماء وشربه مرة إلى مرتين يوميًا.
4. مغلي الأعشاب المدرة للبول: بعض الأعشاب مثل البقدونس والشعير تُعرف بخصائصها المدرة للبول، مما يساعد على زيادة كمية البول وبالتالي طرد الحصوات الصغيرة قبل أن تكبر. يمكن تحضير مغلي من هذه الأعشاب وتناوله بانتظام كوسيلة داعمة لصحة الكلى.
5. تقليل تناول الأملاح والبروتينات الحيوانية: التقليل من تناول الأطعمة الغنية بالأملاح والبروتينات الحيوانية مثل اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان، يساهم في الحد من تكون الحصوات. إذ أن هذه المواد ترفع نسبة الكالسيوم والأملاح في البول، ما يزيد من فرص الإصابة. ورغم فاعلية هذه الطرق الطبيعية، إلا أن الأطباء ينصحون بضرورة استشارة مختص في حال ظهور أعراض قوية أو مستمرة، مثل الألم الشديد أو وجود دم في البول، حيث قد تتطلب بعض الحالات تدخلاً طبياً دقيقاً.

كارثة علمية محتملة في الفيزياء... هل نعيش فعلاً داخل "فقاعة"؟

أثار تقرير علمي حديث جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية بعد تحذير عدد من علماء الفيزياء من احتمالية أن يكون الكون الذي نعيش فيه عبارة عن "فقاعة طاقة زائفة"، وهو ما قد يشكل تهديداً لوجود الكون ذاته في المستقبل، بحسب النظرية المطروحة. ويصف العلماء هذه الفرضية بأنها إحدى أكثر الأفكار خطورة في الفيزياء الحديثة، وقد تم طرحها بناءً على نماذج فيزيائية تتعلق بطبيعة الجسيمات الأساسية في الكون.تعتمد هذه النظرية على فكرة أن حالة الطاقة التي يستقر عليها الكون ليست الحالة الحقيقية أو "الطبيعية"، بل حالة مؤقتة تعرف بـ"الطاقة الزائفة"، وهو ما يعني أن أي اضطراب كوني قد يؤدي إلى انتقال الكون فجأة إلى حالة طاقة أخرى أقل استقراراً، ما يتسبب في "انهيار فوري" للكون كما نعرفه، وفق ما أطلق عليه العلماء "فقاعة الموت".وتستند هذه الفرضية إلى الحسابات المرتبطة بجسيم "هيغز بوزون"، الذي تم اكتشافه عام 2012، والذي يلعب دوراً محورياً في منح الكتلة للجسيمات الأخرى. وتشير هذه الحسابات إلى أن خصائص هذا الجسيم قد تجعل الكون في وضع غير مستقر بطبيعته على المدى الطويل.لكن رغم خطورة هذه التوقعات، يؤكد عدد من الفيزيائيين أن حدوث هذا السيناريو يحتاج إلى مليارات أو حتى تريليونات السنين، وقد لا يحدث مطلقاً. ويشير البعض إلى أن هذه النظرية تظل في إطار الفرضيات النظرية التي تساعد العلماء على فهم طبيعة الكون بشكل أعمق، لكنها لا تعني بالضرورة أن هناك كارثة وشيكة تتهدد البشرية.ويعد هذا الجدل جزءاً من النقاش الأوسع الذي يشغل العلماء منذ عقود حول نشأة الكون ومصيره النهائي، وما إذا كان بالفعل محكوماً بقوانين لا تزال غير مكتشفة أو غير مفهومة بشكل كامل حتى الآن. ويؤكد الخبراء أن مثل هذه النظريات، رغم ما تحمله من قلق للبعض، تظل دافعاً مهماً لمواصلة البحث والاستكشاف لفهم أسرار الكون.

لماذا يحذّر البعض من قتل البرص (الوزغ) في المنزل؟

تحذيرات غريبة قد تبدو للوهلة الأولى، لكنها تحمل خلفها أبعادًا بيئية وصحية وحتى دينية. فرغم أن البرص أو الوزغ يُثير الاشمئزاز عند كثير من الناس، ويلجأ البعض إلى قتله فور رؤيته، إلا أن خبراء البيئة وبعض الدراسات الحديثة تُشير إلى أن قتل هذا الزاحف الصغير دون وعي أو بطريقة خاطئة قد يكون أخطر مما نتوقع. الوزغ هو أحد أنواع السحالي الصغيرة، يعيش غالبًا في البيئات الدافئة، ومنها المنازل. يتغذى الوزغ على الحشرات الصغيرة كالذباب، البعوض، والعناكب، ويمثل بذلك عامل توازن طبيعي داخل المنزل.لماذا يحذر البعض من قتله؟
1- دوره البيئي المهم:الوزغ يلعب دورًا خفيًا كمبيد حشري طبيعي، إذ يتغذى على:
•الذباب
•البعوض
•العناكب الضارة
وقتل الوزغ قد يؤدي إلى زيادة نشاط هذه الحشرات الضارة داخل المنزل، مما يضاعف احتمالات الإصابة بأمراض أو انتشار العدوى.
2 – إفراز سموم عند موته:بحسب تحذيرات خبراء الصحة، عند سحق الوزغ أو ضربه بقوة، يفرز جلده مواد سامة قد تسبب:
• طفحًا جلديًا
• حساسيةبالجهاز التنفسي
• تلويث الأدوات المنزلية والطعام
هذه الإفرازات خطيرة خاصة إذا لم يتم التعامل مع الوزغ الميت بطريقة صحيحة ونظيفة.
3 – العدوى البيئية بعد موته:تشير بعض الدراسات إلى أن جثة الوزغ الميت تجذب أنواعًا من البكتيريا والفطريات السامة، والتي قد تتسبب في تلوث الأسطح أو الطعام، وقد ينتج عنها مشاكل صحية خطيرة.هل هناك تحذير ديني؟ ورد في بعض الأحاديث النبوية إشارات إلى جواز قتل الوزغ لأنه قد يكون ضارًا، لكن لم يرد أمر بقتله داخل المنزل بطريقة تُلوّث المكان أو تُعرّض أهل البيت للأذى. لذلك:
• التخلص منه يجب أن يكون بحذر
• التعامل معه بنظافة
• عدم تركه ميتًا في أماكن إعداد الطعام أو الأدوات
رغم أن قتل الوزغ قد يبدو أمرًا بسيطًا، إلا أن التعامل معه بجهل أو إهمال قد يؤدي إلى مخاطر صحية وبيئية حقيقية. والأفضل دائمًا اللجوء لطرق آمنة لإخراجه من المنزل أو التخلص منه دون تعريض الصحة أو النظافة لأي ضرر.

اكتشاف مذهل: كوكب شبيه بالأرض غني بالمياه

في اكتشاف علمي وصف بأنه "مذهل"، أعلن فريق من العلماء عن رصد كوكب جديد يشبه الأرض، يتميز بوفرة كبيرة في المياه، ويقع على بعد حوالي 100 سنة ضوئية من كوكبنا. هذا الاكتشاف يفتح آفاقًا جديدة في مجال البحث عن كواكب قابلة للحياة خارج المجموعة الشمسية، ويعزز من احتمالية وجود بيئات مماثلة لبيئة الأرض في أعماق الكون.الكوكب المكتشف، الذي يُصنف ضمن الكواكب التي تُعرف باسم "الأراضي الفائقة"، يتميز بسطحه المائي وغلافه الجوي الذي يُعتقد أنه غني بالبخار، ما يجعله بيئة واعدة لدراسة احتمالية وجود أشكال من الحياة أو إمكانية تهيئة ظروف مناسبة للبشر في المستقبل البعيد.بحسب العلماء، يدور الكوكب حول نجم بارد من نوع "القزم الأحمر"، وهو من أكثر أنواع النجوم انتشارًا في مجرتنا درب التبانة. وأكدت البيانات الحديثة المستخلصة من التلسكوبات المتطورة أن الكوكب يقع في المنطقة الصالحة للحياة، وهي المنطقة التي تتيح درجات حرارة مناسبة لبقاء الماء في حالته السائلة، وهو الشرط الأساسي لوجود الحياة كما نعرفها.وأشار الباحثون إلى أن هذا الكوكب يفوق الأرض من حيث الكتلة والحجم، لكنه يحتفظ بخصائص تجعله مشابهاً لها، خصوصاً في تركيبة الغلاف الجوي وتوافر المياه. وتشير التقديرات الأولية إلى أن المياه قد تغطي مساحات واسعة من سطحه، ما يجعله شبيهاً بما يُعرف بـ"الكواكب المحيطية". هذا الاكتشاف العلمي جاء ضمن جهود مستمرة يرعاها عدد من المراصد الفلكية والمراكز البحثية العالمية المتخصصة في دراسة الكواكب الخارجية. ويأمل العلماء من خلال الأبحاث المقبلة التعمق في دراسة خصائص هذا الكوكب، وتحديد مدى إمكانية رصد علامات على وجود حياة، أو فهم طبيعة تطور مثل هذه الكواكب في مجرات أخرى.يذكر أن الاهتمام بالكواكب الشبيهة بالأرض تصاعد في السنوات الأخيرة مع تقدم وسائل الرصد الفضائي، حيث أصبحت هذه الاكتشافات خطوة أساسية في فهم موقع كوكب الأرض في هذا الكون الفسيح، وتحديد مدى احتمالية أن يكون البشر جزءاً من منظومة أوسع للحياة في الكون.

IQ التمويل الجماعي العلمي لدعم البحث التطبيقي في العراق

دراسة استراتيجية مقدمة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الاستاذ الدكتور اسماعيل محمود العيسى

الاستاذ الدكتور سيف الدين الحمداني

الاستاذ المساعد الدكتور فرقد طالب نجم

التمويل الجماعي العلمي لدعم البحث التطبيقي في العراق: هي مبادرة وطنية علمية وتنموية تقوم على إشراك المجتمع (أفرادًا ومؤسسات) في تمويل الأبحاث العلمية، وخصوصًا الأبحاث التطبيقية التي يمكن أن تحلّ مشكلات واقعية في مجالات مثل الصحة، الزراعة، الصناعة، الطاقة، والبيئة

مبادرة من:

شرح المصطلح جزءا بجزء:

1.ترمز إلى أن المبادرة عراقية، وطنية، موجهة لواقع العراق وظروفه التنموية.
2.التمويل الجماعي: هو أسلوب حديث في تمويل المشاريع، يقوم على جمع مبالغ مالية من عدد كبير من الناس (أفراد – شركات – جاليات في الخارج) عبر منصة إلكترونية، لدعم فكرة أو مشروع يهمّهم.
3.العلمي: أي أن هذا التمويل مخصص للبحوث العلمية التي يقوم بها باحثون، طلبة دراسات عليا، أو أساتذة جامعيون.
4.لدعم البحث التطبيقي: التركيز على البحوث التي لها تطبيق عملي مباشر (مثل اختراع جهاز، تطوير منتج، تحسين خدمة، ابتكار تقنية...)، وليس فقط بحوث نظرية أو أكاديمية تقليدية.
5.في العراق: أي أن المبادرة تستهدف ربط الجامعات العراقية والمجتمع العراقي معًا، ضمن آلية تمويلية وطنية جديدة.

وبعبارة مختصرة:
هو برنامج وطني يهدف إلى تمويل البحوث العلمية التطبيقية من قبل المجتمع العراقي، عبر منصة رقمية، لتحقيق التنمية المستدامة، وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي فقط، وربط البحث العلمي بحاجات الناس الفعلية.

أولاً: الخلفية والسياق العام.

يشهد العراق منذ عقود ضعفًا واضحًا في العلاقة بين البحث العلمي وواقع التنمية. وقد ظلّ تمويل البحث محصورًا بموازنات حكومية محدودة، غالبًا ما تُستهلك في مشاريع نظرية لا تترجم إلى حلول عملية. وفي ظل التحديات المالية التي تواجه الدولة، والحاجة إلى إشراك المجتمع والقطاع الخاص في تطوير منظومة المعرفة والإنتاج، برزت الحاجة إلى نماذج جديدة للتمويل أكثر استدامة وتأثيرًا. من هنا، جاءت هذه المبادرة غير المسبوقة في البيئة العراقية، لتطرح نموذجًا تشاركيًا يقوم على "التمويل الجماعي للبحوث العلمية التطبيقية"، كنقلة نوعية تضع المجتمع في موقع الشريك العلمي لا المتفرج.

ثانيًا: المشكلة الجوهرية

رغم تزايد أعداد الدراسات العليا والبحوث الجامعية في العراق، إلا أن أغلب هذه المشاريع تواجه واحدة أو أكثر من الإشكالات التالية:

- عدم وجود تمويل كافٍ لتطوير البحث إلى منتج أو خدمة.
- غياب آليات تسويق البحث للمجتمع أو الجهات المستفيدة.
- غياب الصلة بين البحث العلمي ومشكلات الواقع.
- ضعف ثقة المجتمع بالمنتج الأكاديمي نتيجة غياب الشفافية والنتائج.

ثالثًا: الفكرة المحورية للدراسة:

تقوم الدراسة على إعادة تعريف تمويل البحث العلمي من كونه واجبًا حكوميًا صرفًا إلى كونه مهمة مجتمعية تشاركية، عبر منصة إلكترونية وطنية تتيح للمواطن والمؤسسة والجهات المانحة أن تختار المشروع الذي ترغب في دعمه، وفق ضوابط علمية ومؤشرات واضحة.

رابعًا: نموذج التمويل الجماعي – رؤية تفصيلية

أ. تعريف النموذج:
"التمويل الجماعي العلمي" هو نموذج تفاعلي رقمي يُتيح للباحث أن يعرض مشروعه البحثي التطبيقي أمام المجتمع، ويطلب تمويله كليًا أو جزئيًا، على غرار ما يحدث في منصات عالمية مثل: (GoFundMe, Experiment, Kickstarter)

ب. آلية العمل:

1. تقديم المشروع البحثي عبر المنصة.
2. مراجعة وتدقيق المشروع من لجنة علمية ومالية.
3. عرض المشروع للجمهور مع شرح مبسّط لأهدافه وجدواه.
4. إتاحة الدعم المالي الإلكتروني من أفراد أو شركات.
5. متابعة الإنجاز والنشر الدوري للتقارير.
6. توثيق أثر المشروع بعد إنجازه.

خامسًا: الية اختيار المشاريع

أولوية التمويل تعطى للمشاريع التي:

- تعالج مشكلة حيوية (مياه، زراعة، صحة، طاقة، بيئة، تعليم).
- تمتلك خطة تحويل إلى منتج أو خدمة.
- لديها شراكة أولية مع جهة تنفيذية أو سوقية.
- يُمكن إنجازها خلال 12 شهرًا.
- تتضمن فريقًا من طلبة دراسات عليا ومشرفين أكفاء.

سادسًا: الشركاء المحتملون

- البنك المركزي العراقي (للدفع الإلكتروني).
- شركات الاتصالات (للترويج والتبرع عبر الهاتف).
- اتحاد الصناعات العراقية.
- النقابات المهنية (الزراعة، الطب، المهندسين).
- السفارات والجاليات العراقية في الخارج.
- منظمات دولية: (UNDP – UNESCO – IREX – USAID)

سابعا: التوصيات لاصحاب القرار

1. تبنّي المشروع كسياسة وطنية ضمن أولويات البحث التطبيقي.
2. إصدار أمر وزاري بإنشاء وحدة إدارة المنصة.
3. ربط مخرجات المنصة بتقويم أداء الجامعات والباحثين.
4. الاستعداد لإعداد قانون أو تعليمات تنظيمية للتمويل العلمي المجتمعي.
5. توفير ضمانات قانونية للممولين والباحثين ضمن آلية الرقابة.

ثامنا: الخاتمة

تمثل هذه الدراسة خريطة طريق عملية لتحويل أزمة التمويل في التعليم العالي إلى فرصة لبناء علاقة جديدة بين الجامعات والمجتمع، قوامها الثقة، والإنتاج، والتأثير.

إنها ليست مجرد مبادرة تمويلية، بل تحوّل جذري في فلسفة تمويل المعرفة والبحث في العراق.

الطب الذكي: كيف تنقذ الخوارزميات الأرواح؟

في عالم يتسارع فيه التطور التكنولوجي بشكل غير مسبوق، أصبح الذكاء الاصطناعي (AI) جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، متسللًا إلى كل زاوية من زوايا النشاط الإنساني، من الصناعة والتعليم إلى الأمن والمواصلات. ولكن من بين جميع هذه المجالات، يظل الطب أحد أكثر الحقول التي تشهد ثورة حقيقية بفضل هذه التكنولوجيا. فما الذي يحدث حين تلتقي العقول البشرية بالحسابات الرقمية؟ الجواب هو: الطب الذكي.

قبل عقدين فقط، كانت فكرة وجود "طبيب رقمي" أو خوارزمية تشخّص الأمراض وتشارك في إنقاذ الأرواح تُعتبر ضربًا من الخيال العلمي. اليوم، لم تعد هذه الأحلام بعيدة المنال، بل أصبحت واقعًا يوميًا في آلاف المستشفيات حول العالم. يُعرَّف الطب الذكي بأنه استخدام الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتحليل البيانات الضخمة، في تقديم خدمات تشخيصية وعلاجية دقيقة، سريعة، وفعالة، تسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية وإنقاذ الأرواح.

كيف تعمل هذه الخوارزميات؟ الخوارزميات الطبية تُشبه "ذاكرة طبية خارقة"، تتعلّم من ملايين الحالات السابقة، وتُحلل صورًا وتقارير طبية بقدرة تفوق سرعة ودقة العقل البشري. من خلال تدريبها على قواعد بيانات ضخمة، تستطيع هذه الخوارزميات التعرّف على أنماط خفية، تشخيص أمراض في مراحل مبكرة، والتنبؤ بمضاعفات محتملة. أمثلة تطبيقية مذهلة: تشخيص السرطان: خوارزميات الذكاء الاصطناعي تُحلل صور الأشعة لتشخيص الأورام، وفي بعض الحالات تتفوق في دقتها على الأطباء البشر، خاصة في سرطان الثدي والرئة. التنبؤ بالأزمات القلبية: أنظمة متقدمة تقوم بتحليل تخطيط القلب (ECG) وتحدد فرص حدوث جلطة قلبية قبل أيام من وقوعها. تحليل صوت السعال: باستخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن تحديد ما إذا كان السعال ناتجًا عن كورونا، أو التهاب رئوي، أو أمراض أخرى. الروبوتات الجراحية: أجهزة ذكية مدعومة بالخوارزميات، تُجري عمليات معقدة بدقة فائقة، خصوصًا في جراحات العيون والأعصاب، مع تقليل نسبة الخطأ البشري. البيانات: الذهب الجديد في عالم الطب الطب الذكي لا يقوم فقط على الأجهزة الذكية، بل على البيانات. ملايين الصور، السجلات الصحية، الفحوصات، والجينات البشرية... كلها تُشكل وقودًا تُغذي به الخوارزميات قراراتها. في زمن أصبح فيه المريض ينتج كمًا هائلًا من البيانات يوميًا، كان لا بد من نظام قادر على هضم هذه المعلومات وتحويلها إلى قرارات علاجية مفيدة. أبرز الأمثلة: منصة "Watson Health" من IBM: تحلل السجلات الطبية وتوصي بخطط علاج مخصصة لمرضى السرطان.

أنظمة مراقبة فورية: تطبيقات وهواتف ذكية تتابع نبض القلب، الأكسجين، ونسبة السكر، وتحذر عند وجود خطر. هل يمكن أن تخطئ الخوارزميات؟ رغم كل هذا التقدم، إلا أن الذكاء الاصطناعي لا يزال أداة، وليست معجزة مطلقة. الخوارزميات قد تُخطئ في التشخيص إن كانت البيانات مغلوطة أو منحازة، أو إذا أُسيء استخدامها دون رقابة بشرية. التحديات الرئيسية تشمل: جودة البيانات: فالخوارزمية تعتمد على ما تتعلمه، وإن تعلمت من بيانات مشوهة، ستخرج بتشخيصات غير دقيقة. الخصوصية: حماية معلومات المرضى تظل هاجسًا كبيرًا في ظل الحاجة لتجميع بيانات ضخمة. الرقابة الطبية: يجب ألا تُتخذ القرارات العلاجية الحرجة دون إشراف الأطباء. المستقبل الذكي للرعاية الصحية آفاق الطب الذكي لا تزال في بدايتها، ولكن المستقبل يحمل إمكانيات مدهشة: مستشفيات استباقية: تتنبأ بعدد المرضى القادمين، وتُحضّر غرف الطوارئ مسبقًا. أطباء افتراضيون: يعملون على مدار الساعة عبر تطبيقات ذكية، يشخصون ويقترحون علاجًا فوريًا. روبوتات طبية جوّالة: تصل إلى القرى والمناطق النائية لتقديم الفحوصات الأولية. تحليل الحمض النووي: لتحديد العلاجات المناسبة لجينات كل مريض على حدة، فيما يعرف بالطب الشخصي. ربما السؤال الأهم الذي يُطرح هو: هل سيستغني العالم عن الأطباء؟ الإجابة هي: لا. فالخوارزميات قوية في الحسابات والتحليل، لكنها تفتقر إلى الفهم الإنساني، والحدس، والعاطفة، والتواصل. دور الطبيب لن يختفي، بل سيتحول إلى "قائد تقني" يقود أنظمة ذكية، ويستخدم نتائجها ليُقدّم للمريض رعاية أكثر دقة وإنسانية. في عالم تتزايد فيه الأمراض، وتتعقد فيه الحالات، يصبح الطب الذكي أحد أهم أسلحتنا لمواجهة التحديات الصحية. الذكاء الاصطناعي لن يحل محل الإنسان، لكنه سيصبح الشريك الأقوى في ساحة الطب، يختصر الزمن، يقلل الأخطاء، ويمنح الأطباء فرصة للتركيز على الإنسان داخل كل مريض. وهكذا، من غرف العمليات إلى القرى البعيدة، تقف الخوارزميات اليوم إلى جانب الأطباء في معركة إنقاذ الأرواح... وها نحن نشهد ولادة عصر جديد من الطب، أكثر إنصافًا، وأكثر دقة، وأكثر ذكاءً.

الطاقة المتجددة: مستقبل الأرض بين أيدينا

في ظل التغير المناخي المتسارع، وارتفاع درجات الحرارة القياسية، وتقلّبات الطقس العنيفة، لم تعد الطاقة المتجددة خيارًا رفاهيًا، بل أصبحت ضرورة وجودية. إنها الطريق الوحيد نحو بيئة آمنة، واقتصاد مستدام، واستقلال طاقي حقيقي. الطاقة النظيفة لم تعد حُلم المستقبل، بل هي واقع حاضر يتسارع انتشاره من قِبل الدول، والمؤسسات، وحتى الأفراد. الطاقة المتجددة هي الطاقة التي تُستمد من مصادر طبيعية تتجدد باستمرار، مثل: الشمس (الطاقة الشمسية) الرياح (الطاقة الهوائية) الماء (الطاقة الكهرومائية) حرارة الأرض (الطاقة الجوفية) الكتلة الحيوية (مثل مخلفات الزراعة) هذه المصادر لا تنفد، وتُنتج كهرباء دون انبعاثات كربونية مدمّرة للغلاف الجوي. لماذا نحتاجها الآن أكثر من أي وقت مضى؟الاعتماد على الوقود الأحفوري (النفط، الفحم، الغاز الطبيعي) كان سببًا رئيسيًا في: زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الاحتباس الحراري تلوّث الهواء والماء أزمات صحية بيئية حروب اقتصادية مرتبطة بالنفط في المقابل، الطاقة المتجددة تقدّم حلولًا آمنة ونظيفة وغير ملوثة.أين وصل العالم في استخدام الطاقة المتجددة؟وفقًا لتقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي: النرويج وأيسلندا تولدان أكثر من 95% من طاقتهما من مصادر نظيفة. الصين أصبحت أكبر منتج للطاقة الشمسية في العالم. أوروبا تخطط لأن تكون خالية من الكربون بحلول2050. العديد من الدول العربيةبدأت مشاريع ضخمة مثل: "مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية" في دبي"مشروع محطة بسماية للطاقة الشمسية" في العراق "مدينة مصدر" في أبو ظبي كمركز للابتكار الأخضر رغم التقدم الكبير، لا تزال هناك معوقات أمام الاعتماد الكامل على الطاقة النظيفة، منها: كلفة البُنية التحتية المرتفعة في البداية,تقلبات الطقس تؤثر على الإنتاج (خاصة للطاقة الشمسية والرياح),الحاجة إلى تطوير تقنيات تخزين فعّالة للطاقة,مقاومة بعض شركات الوقود الأحفوري لهذا التحول. لكن مع انخفاض تكاليف الإنتاج وتطور التكنولوجيا، تتقلص هذه العقبات تدريجيًا.العالم يتغير، والطاقة المتجددة هي بوصلة المستقبل. إن دعم هذا التحول لا يقتصر على الحكومات فقط، بل يشمل كل فرد، ومؤسسة، وصانع قرار.التحول إلى طاقة نظيفة هو التزام أخلاقي تجاه كوكبنا، وأمل حقيقي في أن نترك لأطفالنا عالمًا أنظف، وأكثر عدلًا، واستدامة.

الذكاء الاصطناعي ومستقبل الوظائف: هل سيأخذ الروبوت وظيفتك؟

د. حيدر – التدريسي في هندسة الطب الحياتي/ جامعة بغداد

يشهد العالم اليوم تسارعًا غير مسبوق في وتيرة التطور التكنولوجي، وفي القلب من هذا التقدم يقف الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) كقوة مهيمنة تعيد تشكيل كل جوانب الحياة، لاسيما في سوق العمل. هذا التحول يثير تساؤلات وجودية حول مستقبل المهن، ومدى قدرة الأفراد والدول على التكيّف مع الواقع الجديد. لطالما كانت الثورات الصناعية مصحوبة بتغيرات جذرية في طبيعة الوظائف، ولكن ما نعيشه الآن يُعدّ مختلفًا من حيث السرعة والنطاق. الذكاء الاصطناعي لا يستبدل الجهد العضلي فقط، بل يمتد ليهدد حتى الوظائف المعرفية والإبداعية.فمع تطور النماذج اللغوية، والروبوتات القادرة على التحليل واتخاذ القرار، أصبح من الممكن أن نرى الذكاء الاصطناعي يؤدي مهامًا كانت تعتبر حكرًا على البشر، مثل الكتابة، التصميم، الترجمة، وحتى تشخيص الأمراض.الوظائف المهددة بالزوال:بحسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، فإن أكثر من 85 مليون وظيفة معرضة للاختفاء بحلول عام 2025 نتيجة للأتمتة، ومن أبرزها:

- موظفو خدمة العملاء ومراكز الاتصال
- عمال المصانع وخطوط الإنتاج
- المحاسبون التقليديون
- السائقون مع تقدم المركبات ذاتية القيادة
- بعض وظائف البرمجة الروتينية

إن هذه الوظائف لا تختفي فجأة، بل تتآكل تدريجيًا مع دخول الأنظمة الذكية التي تقدم أداءً أسرع، وأقل تكلفة، وأكثر دقة.الوظائف الجديدة التي ستولد: الجانب المشرق في هذا التحول، أن الذكاء الاصطناعي لن يُقصي الإنسان، بل سيُجبره على التطور. فمن المتوقع أن يُخلق أكثر من 97 مليون وظيفة جديدة خلال الفترة ذاتها، منها:

- مطورو نظم الذكاء الاصطناعي
- مختصو الأمن السيبراني
- محللو البيانات الضخمة
- مدربو الخوارزميات على السلوك البشري
- مطورو الواقع المعزز والافتراضي
- اختصاصيو التعلّم الآلي (Machine Learning)

هذه الوظائف تتطلب مهارات جديدة في التفكير التحليلي، البرمجة، الإبداع، والقدرة على التعامل مع البيانات. يقول الاستاذ حيدر – التدريسي في قسم هندسة الطب الحياتي بجامعة بغداد :"الخوف من فقدان الوظيفة يجب أن يُستبدل بإصرار على اكتساب المهارات الجديدة. الذكاء الاصطناعي ليس عدوًا، بل أداة قوية. والناجح في المستقبل هو من يعرف كيف يوظفها لخدمة عمله، لا من يرفضها خوفًا."ويضيف: "لدينا في العراق جيل شاب مبدع، لكننا بحاجة ماسة إلى تحديث المناهج الجامعية، ودمج الذكاء الاصطناعي في التخصصات الهندسية، الإدارية، بل وحتى الإنسانية، قبل أن نجد أنفسنا خارج خارطة الوظائف العالمية."رغم الجهود المتواضعة التي بدأت تظهر في بعض الجامعات العراقية، فإننا لا نزال بعيدين عن اللحاق بركب الدول المتقدمة. غياب البنية التحتية الرقمية، وقلة برامج التدريب النوعية، تُعد من أكبر العوائق.ومع ذلك، هناك نماذج واعدة بدأت تُثمر، مثل إنشاء مختبرات الذكاء الاصطناعي في بعض الكليات الهندسية، وتنظيم ورش تعليمية للطلبة حول "تعلم الآلة" و"تحليل البيانات". الذكاء الاصطناعي قد يكون أسرع وأكثر دقة، لكنه يفتقر إلى العاطفة، الحدس، والحس الأخلاقي. لذا، من المستبعد أن يُقصي الإنسان تمامًا، لكنه سيغيّر دوره من منفّذ إلى مشرف ومفكر ومطور.المعادلة واضحة: من يتعلم ويتكيف، سيقود. ومن يرفض التغيير، سيتجاوزه الزمن.لم تعد مسألة مستقبل الوظائف "نظرية"، بل واقع نعيشه. والفرصة ما زالت قائمة لكل من يسعى لفهم التحولات، وتطوير مهاراته. فالسؤال لم يعد: "هل سيأخذ الروبوت وظيفتك؟"بل أصبح:"هل مستعد لتكون أنت من يصمم هذا الروبوت، أو يشرف عليه، أو يتعاون معه؟"

الاخبرة

شبكة المعرفة

المعرفة غايتنا

مصدر الهام للاكاديميين العراقيين

الجمعية العراقية للاعتماد والرصانة وتطوير البرامج التعليمية

صحيفة شهرية علمية معرفية / تصدر عن الجمعية العراقية للاعتماد و الرصانة وتطوير البرامج التعليمية

يوليو ٢٠٢٥ | العدد الثاني | رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٨٣٤ لسنة ٢٠٢٥ | ١٤٤٧ هـ | July 2025

بين التقييم والتحسين: هل يعيد الاعتماد الأكاديمي تشكيل مستقبل التعليم العالي؟

م. رنا زاهر سلمان الجنابي

في عالم يتسم بالتغيرات المتسارعة والتطورات التكنولوجية الهائلة، يواجه التعليم العالي تحديات وفرصًا غير مسبوقة. لم يعد الهدف يقتصر على مجرد نقل المعرفة، بل امتد ليشمل إعداد أجيال قادرة على التكيف والابتكار والمساهمة الفعالة في بناء مجتمعات المعرفة. في هذا السياق، يبرز الاعتماد الأكاديمي كآلية محورية لضمان جودة التعليم وتحسينه المستمر. فما هو الاعتماد الأكاديمي؟ وما هي أهميته في تشكيل مستقبل التعليم العالي؟ وهل يمكن أن يكون مجرد عملية تقييم، أم أنه يمتد ليصبح محركًا أساسيًا للتحسين والتطوير .مفهوم الاعتماد الأكاديمي وأنواعه: الاعتماد الأكاديمي هو عملية منهجية لضمان الجودة، يتم من خلالها تقييم المؤسسات التعليمية أو البرامج الأكاديمية من قبل هيئة خارجية مستقلة. يهدف هذا التقييم إلى التحقق مما إذا كانت هذه المؤسسات أو البرامج تستوفي مجموعة من المعايير المحددة والمعترف بها على نطاق واسع [1]. في حال استيفاء هذه المعايير، يتم منح المؤسسة أو البرنامج حالة الاعتماد، مما يشير إلى التزامها بالجودة والتميز، وتختلف الجهات المسؤولة عن الاعتماد من بلد لآخر. ففي معظم الدول، تتولى الهيئات الحكومية، مثل وزارات التعليم العالي، مسؤولية الإشراف على عمليات الاعتماد.دور الاعتماد الأكاديمي في ضمان الجودة والتحسين المستمر, لا يقتصر دور الاعتماد الأكاديمي على مجرد تقييم الجودة، بل يمتد ليكون محركًا أساسيًا لضمان الجودة والتحسين المستمر في مؤسسات التعليم العالي. تتجلى هذه الأدوار في عدة جوانب محورية: •ضمان الجودة وتوحيد المعايير: يمثل الاعتماد الأكاديمي إطارًا مرجعيًا يضمن التزام المؤسسات التعليمية بمعايير جودة محددة ومعترف بها على الصعيدين الوطني والدولي. هذا يساهم في توحيد مستوى التعليم، ورفع كفاءة الخريجين، وضمان حصولهم على تعليم يلبي المتطلبات العالمية[3]. •التقييم الذاتي والتطوير المستمر: تتطلب عملية الاعتماد من المؤسسات إجراء تقييم ذاتي شامل لبرامجها وعملياتها التعليمية والإدارية. هذا التقييم الداخلي يساعد المؤسسات على تحديد نقاط القوة والضعف لديها بدقة، وتحليل الفجوات بين الأداء الحالي والمعايير المطلوبة. بناءً على نتائج التقييم الذاتي، تقوم المؤسسات بوضع خطط عمل تفصيلية لتحسين الأداء وتطوير البرامج بشكل مستمر، مما يضمن دورة مستمرة من التحسين[4]. •تعزيز الثقة والمصداقية: يمنح الاعتماد الأكاديمي المؤسسات التعليمية مصداقية وثقة عالية لدى جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الطلاب، أولياء الأمور، أصحاب العمل، والمجتمع ككل. فالاعتماد يعد بمثابة ختم جودة يؤكد أن المؤسسة ملتزمة بتقديم تعليم عالي الجودة، وتلبية احتياجات سوق العمل، والمساهمة في التنمية المجتمعية. هذه الثقة تعزز من سمعة المؤسسة وتجذب إليها أفضل الكفاءات من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس [5]. •تأثيره على المناهج وأعضاء هيئة التدريس والبحث العلمي: يدفع الاعتماد المؤسسات إلى مراجعة وتحديث مناهجها وبرامجها الأكاديمية بانتظام لتتوافق مع أحدث التطورات في المجالات العلمية والمهنية، ومع متطلبات سوق العمل المتغيرة. كما يشجع على الاستثمار في تطوير أعضاء هيئة التدريس من خلال توفير فرص التدريب والتطوير المهني المستمر، مما ينعكس إيجابًا على جودة التدريس والبحث العلمي. يساهم الاعتماد أيضًا في تعزيز ثقافة البحث العلمي وتشجيع الابتكار داخل المؤسسات[6]. •جذب الطلاب المتميزين والاعتراف الدولي: تميل المؤسسات المعتمدة إلى جذب عدد أكبر من الطلاب المتميزين، حيث يفضل الطلاب الالتحاق بالمؤسسات التي تضمن لهم جودة التعليم وفرص العمل المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يسهل الاعتماد الأكاديمي الاعتراف بالشهادات والدرجات العلمية على المستوى الدولي، مما يفتح آفاقًا أوسع للخريجين لمواصلة دراساتهم العليا أو العمل في الخارج، ويعزز من تنافسية المؤسسة على الساحة العالمية [7]. باختصار، يعمل الاعتماد الأكاديمي كآلية شاملة لا تقتصر على التقييم، بل تمتد لتشمل التحسين المستمر، مما يساهم في رفع مستوى جودة التعليم العالي، وتعزيز مكانته، وإعداد خريجين مؤهلين قادرين على مواجهة تحديات المستقبل.التحديات التي تواجه الاعتماد الأكاديمي: على الرغم من الأهمية الكبيرة للاعتماد الأكاديمي في ضمان الجودة والتحسين المستمر، إلا أن هذه العملية لا تخلو من التحديات التي قد تعيق فعاليتها وتحد من تأثيرها الإيجابي. من أبرز هذه التحديات: •مقاومة التغيير: غالبًا ما تواجه المؤسسات التعليمية مقاومة داخلية للتغيير عند تطبيق معايير الاعتماد الجديدة. قد ينبع ذلك من الخوف من المجهول، أو التمسك بالأساليب التقليدية، أو عدم فهم واضح لفوائد الاعتماد[8]. •البيروقراطية وتكاليف العملية: تتسم عملية الاعتماد بالتعقيد والإجراءات البيروقراطية المتعددة، مما يتطلب جهدًا ووقتًا وموارد مالية كبيرة من المؤسسات. قد تكون التكاليف المرتبطة بالتقييم الذاتي، والزيارات الميدانية، وتطوير البنية التحتية، عبئًا على بعض المؤسسات، خاصة الصغيرة منها أو تلك التي تعاني من قيود مالية [9]. •التركيز على الكم بدلاً من الكيف: في بعض الحالات، قد تركز المؤسسات على استيفاء المتطلبات الكمية للاعتماد (مثل عدد أعضاء هيئة التدريس، أو حجم المكتبة) بدلاً من التركيز على الجودة الفعلية للعملية التعليمية ومخرجات التعلم. هذا قد يؤدي إلى الامتثال الشكلي دون تحقيق تحسين جوهري في جودة التعليم[10]. •تحديات التكيف مع التطورات السريعة في التعليم: يشهد التعليم العالي تطورات سريعة في مجالات مثل التعليم عن بعد، والتعلم المدمج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة. قد تواجه هيئات الاعتماد صعوبة في مواكبة هذه التطورات وتطوير معايير مرنة بما يكفي لتقييم النماذج التعليمية الجديدة بفعالية[11]. •نقص الموارد البشرية المؤهلة: يتطلب تطبيق معايير الاعتماد وجود كوادر بشرية مؤهلة ومدربة داخل المؤسسات التعليمية للقيام بعمليات التقييم الذاتي، وجمع البيانات، وإعداد التقارير. قد تعاني بعض المؤسسات من نقص في هذه الكوادر، مما يؤثر على جودة عملية الاعتماد [12]. •تضارب المصالح: في بعض الأحيان، قد تنشأ تضاربات في المصالح بين هيئات الاعتماد والمؤسسات التعليمية، خاصة إذا كانت هناك علاقات مالية أو شخصية. هذا قد يؤثر على نزاهة عملية التقييم ومصداقية النتائج. تتطلب معالجة هذه التحديات تضافر الجهود بين هيئات الاعتماد، والمؤسسات التعليمية، وصناع القرار، لضمان أن يظل الاعتماد أداة فعالة للتحسين المستمر وليس مجرد عبء إداري. مستقبل التعليم العالي في ظل الاعتماد الأكاديمي مع استمرار التطورات المتسارعة في المشهد العالمي، يبرز الاعتماد الأكاديمي كعنصر حاسم في تشكيل مستقبل التعليم العالي. فبدلاً من أن يكون مجرد عملية تقييم روتينية، يمكن للاعتماد أن يتحول إلى قوة دافعة للابتكار والتميز، مما يعيد تشكيل مسار التعليم العالي على النحو التالي: •الابتكار والمرونة: يمكن للاعتماد أن يشجع المؤسسات على تبني نماذج تعليمية مبتكرة، مثل التعلم المدمج، والتعليم عن بعد، والبرامج المخصصة، التي تلبي احتياجات الطلاب المتنوعة وسوق العمل المتغير. كما يمكن أن يعزز المرونة في تصميم المناهج الدراسية، مما يسمح للمؤسسات بالاستجابة السريعة للتغيرات والتطورات الجديدة[13]. •الاستجابة لاحتياجات سوق العمل: من خلال التركيز على مخرجات التعلم، يمكن للاعتماد أن يضمن أن البرامج الأكاديمية تعد الخريجين بالمهارات والمعارف اللازمة لسوق العمل. هذا يتطلب تعاونًا وثيقًا بين المؤسسات التعليمية وأصحاب العمل لتحديد الاحتياجات المستقبلية وتضمينها في المناهج الدراسية [14]. •تعزيز التنافسية الدولية: في عالم يتسم بالعولمة، أصبح التنافس بين المؤسسات التعليمية على الصعيد الدولي أكثر حدة. يمكن للاعتماد الأكاديمي أن يكون أداة قوية لتعزيز سمعة المؤسسات وجذب الطلاب الدوليين، مما يساهم في بناء جامعات ذات مستوى عالمي قادرة على المنافسة بفعالية[15]. •التحول من الامتثال إلى الابتكار والتميز: يجب أن يتجاوز دور الاعتماد مجرد التحقق من الامتثال للمعايير الدنيا، ليصبح محفزًا للابتكار والتميز. هذا يتطلب من هيئات الاعتماد أن تكون أكثر مرونة في معاييرها، وأن تشجع المؤسسات على التجريب وتبني أفضل الممارسات، وأن تكافئ التميز بدلاً من مجرد معاقبة عدم الامتثال [16]. •التركيز على التعلم مدى الحياة: مع التغيرات السريعة في سوق العمل، أصبح التعلم مدى الحياة ضرورة. يمكن للاعتماد أن يدعم هذا المفهوم من خلال تشجيع المؤسسات على تقديم برامج تعليم مستمر، وتطوير مهني، وشهادات قصيرة الأجل تلبي احتياجات الأفراد في مختلف مراحل حياتهم المهنية[17]. إن مستقبل التعليم العالي يعتمد بشكل كبير على قدرة الاعتماد الأكاديمي على التكيف مع التغيرات، وتشجيع الابتكار، وضمان الجودة، وتحويل المؤسسات التعليمية إلى مراكز للتميز والإبداع. في الختام، يتضح أن الاعتماد الأكاديمي ليس مجرد عملية تقييم روتينية، بل هو أداة استراتيجية حيوية لإعادة تشكيل مستقبل التعليم العالي. فمن خلال دوره في ضمان الجودة، وتحفيز التقييم الذاتي والتطوير المستمر، وتعزيز الثقة والمصداقية، يساهم الاعتماد في بناء مؤسسات تعليمية قوية وقادرة على تلبية احتياجات المجتمعات وسوق العمل المتغيرة.على الرغم من التحديات التي تواجه عملية الاعتماد، مثل البيروقراطية ومقاومة التغيير، إلا أن تجاوز هذه العقبات يتطلب رؤية استراتيجية مشتركة بين هيئات الاعتماد والمؤسسات التعليمية. يجب أن يتحول التركيز من مجرد الامتثال الشكلي إلى تبني ثقافة الابتكار والتميز، وتشجيع المرونة والاستجابة السريعة للتطورات التكنولوجية والاجتماعية.إن مستقبل التعليم العالي، في ظل الاعتماد الأكاديمي، يبشر ببيئة تعليمية أكثر جودة، ومرونة، واستجابة. فمن خلال التركيز على مخرجات التعلم، وتعزيز التعاون مع سوق العمل، وتشجيع التعلم مدى الحياة، يمكن للاعتماد أن يضمن إعداد أجيال من الخريجين المؤهلين القادرين على قيادة التغيير والمساهمة بفعالية في بناء مستقبل أفضل.

عقول شابة تغيّر المستقبل: ابتكارات طلابية تضيء طريق العلم

لم تعد المعرفة حكرًا على من يملك المختبر، بل أصبحت ملكا لمن يملك الشغف.

في زاوية قد لا تلتفت إليها الأضواء الإعلامية كثيرًا، يواصل طلاب الجامعات العراقية تحقيق إنجازات علمية لافتة تستحق الاحتفاء، بل وتنافس أحيانًا مشاريع أبحاث كبرى على مستوى المنطقة. في جامعة بغداد، تمكن فريق من طلبة كلية الهندسة من تطوير نموذج أولي لجهاز يعمل على تحويل النفايات العضوية إلى طاقة نظيفة باستخدام تقنيات التحلل الحيوي. المشروع الذي بدأ كمجرد فكرة في مسابقة جامعية، أصبح اليوم محط اهتمام شركات ناشئة تسعى لتحويله إلى منتج تجاري. أما في جامعة الموصل، فقد طوّر طلاب قسم علوم الحاسبات تطبيقًا ذكيًا يربط بين طلاب الجامعات والأساتذة والباحثين من مختلف المحافظات لتبادل المواد العلمية، وإتاحة جلسات مراجعة جماعية افتراضية قبل الامتحانات، في خطوة تعزز التعليم التعاوني الرقمي. وفي جامعة البصرة، عملت طالبة في قسم الأحياء المجهرية على تطوير كاشف حيوي بسيط للكشف المبكر عن التلوث البكتيري في مياه الشرب، باستخدام أدوات زهيدة التكلفة، ما قد يسهم في الحد من الأمراض المنقولة بالماء في المناطق الريفية. هذه المشاريع وغيرها كثير، تعكس كيف أن الإبداع العلمي لا يحتاج دائمًا إلى مختبرات ضخمة أو ميزانيات عملاقة، بل إلى عقل فضولي، وإرادة شابة، وبيئة أكاديمية داعمة. في نهاية كل عدد، تبقى قصص الإبداع الطلابي بمثابة تذكير بأن مستقبل العلم ليس بعيدًا.. بل يُكتب اليوم، على مقاعد الدراسة، بأقلام الطموحين.

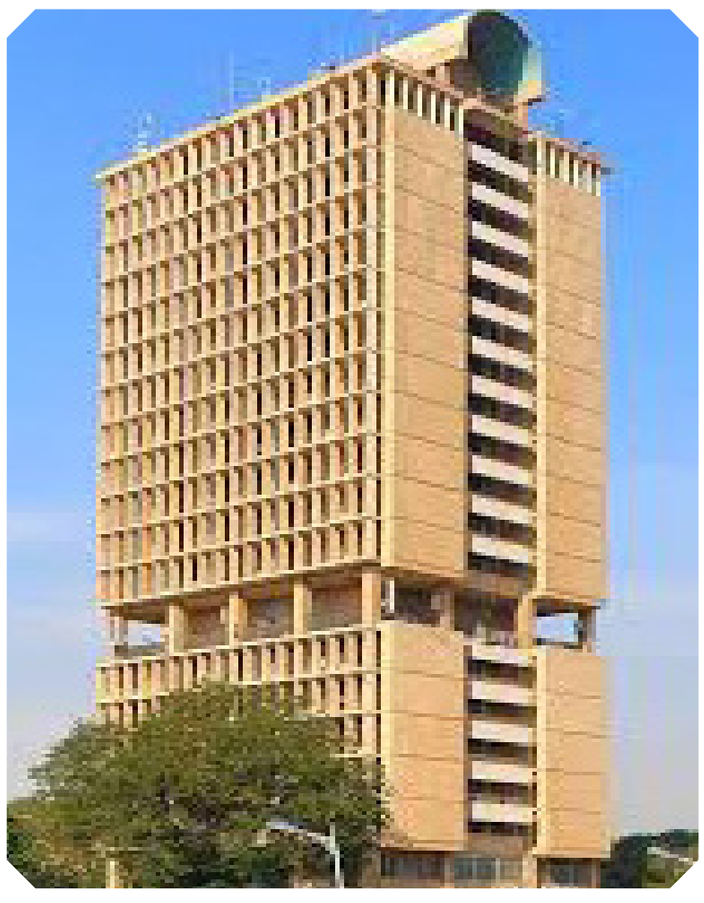

المقالات التي تنشر لا تعبر عن راي الصحيفة و انما تعبر عن اراء كتابها

للتواصل مع الصحيفة عبر البريد الالكتروني : info@iaaaq.iq او الاتصال على ارقام السكرتارية : +9647840555866 \ +9647726048666